لدرر المغرب

ساند فرنسا ضد المقاومة وحرّض
على الخطابي وقاوم "الظهير البربري"

مولاي يوسف..

السلطان المجهول

العدد 161 | 06 أبريل 2024 | www.theodorama.com | مجلة ثقافية شهرية | صدر العدد الأول في 2022/9/6 | مجاني

الساعة لله!

لم تكفّ طفلتي خلال أيام الأسبوع الأول من شهر رمضان الحالي، عن التعبير بطريقة عفوية كل صباح ونحن في طريقنا إلى مدرستها، عن سعادتها بمشاهدة الطريق وهي تبدو ملوّنة (colorée) بدل الظلام القاتم الذي اعتادت عليه منذ بداية الموسم الدراسي بفعل الساعة الإضافية المشؤومة.

يقولون إن الحقيقة تخرج من أفواه الأطفال، وحقيقتنا أننا نعيش ومنذ بضع سنوات، شكلا فريدا وعجيبا من الدكتاتورية والاستبداد، من خلال اعتماد توقيت لا يناسب عاداتنا اليومية ولا نمط حياتنا ولا إيقاعنا البيولوجي.

بل يتحوّل هذا الاستبداد كلما حلّ شهر رمضان إلى نوع من التعذيب، لأن الحكومة تذكّرنا فيه بساعتنا "القانونية" المهجورة، وتقلّب علينا المواجع، وتحيي فينا الشعور بالضعف والقهر والعجز، ونحن نضطر للعيش وفقا لتوقيت لا نرغب فيه ولا نرتاح إليه ولا يحقق لنا أية مصلحة، كبيرة كانت أو صغيرة، بل لا يحمّل أصحاب القرار أنفسهم حتى عناء "الكذب علينا" ولو باختلاق مبررات لهذا الانزياح بحياتنا عن ايقاعها الطبيعي.

لو كنا في سياق يحظى فيه الانسان بالحد الأدنى من التقدير والاعتبار، لما استمر العمل بهذه الساعة التي لا ترضي في النهاية سوى أبناء وأحفاد المستعمرين الفرنسيين، الذي يرغموننا على الاقتراب من توقيتهم حتى يجودوا علينا بفتات استثماراتهم التي لا تعدو أن تكون في النهاية سوى إعادة إنتاج للاستعمار، بتسخير أيدينا العاملة الرخيصة لإنتاج سيارات "رونو" و"بوجو" وتوفير بقشيش من العملة الصعبة لدولتنا الفقيرة، بعد تصديرها.

> **حقيقتنا أننا نعيش ومنذ بضع سنوات شكلا فريدا وعجيبا من الدكتاتورية والاستبداد**

وإذا كانت ذاكرة البعض ضعيفة تعالوا نذكرهم كيف أن الحكومة السابقة أقرت هذه الساعة الإضافية بشكل باغتها هي نفسها ذات مجلس حكومي، بعدما كان أحد وزراءها، محمد بن عبد القادر، قد فشل في اصطناع حجة مقنعة بجدوى هذه الساعة الإضافية، وجاءت النتائج الأولية لدراسة حكومية مزعومة تقول إننا لا نكسب شيئا من هذا التوقيت الافرنجي، باستثناء بضع عشرات من ملايين الدراهم التي زعموا أننا نوفرها في استهلاك الطاقة، وقلنا لهم حينها: ها هي مساهمتنا الجماعية بدرهم عن كل مواطن لتوفير هذا المبلغ و"ها العار" اتركوا إيقاع حيانا بعيدا عن قرابين معبد الاستعمار.

تذكروا كيف أننا في نهاية صيف العام 2018، وبينما كانت "بلحوحة" حناجرنا تصدح بالصراخ والمطالبة بالتراجع عن الساعة المشؤومة، خرج نائب برلماني بتصريح علني قال فيه إنه التقى الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية، محمد بنعبد القادر، على هامش جلسة للأسئلة الشفوية انعقدت يوم الاثنين 22 أكتوبر 2018، فبادره بالتحية ثم سأله: هل من جديد بخصوص مشكل الساعة الإضافية؟ فرد الوزير: "نعم.. نحن قريبون من اتخاذ قرار بتوحيد التوقيت بشكل نهائي. المغاربة لا يناسبهم التوقيت

الصيفي، غالبا سنعود إلى الساعة العادية طيلة السنة".

هل تعرفون ماذا وقع بعد هذا التصريح الذي لم تقدم الحكومة السابقة على نفيه؟ لقد سارع الوزير بنعبد القادر في اليوم الموالي، إلى إصدار بلاغ رسمي، يخبر فيه الرأي العام بالاستعداد لتأخير الساعة بستين دقيقة صباح يوم الأحد 28 أكتوبر 2018. وتابعنا جميعا كالبلهاء، مساء ذلك اليوم، نشرات الأخبار في القنوات العمومية وهي تعلن هذا الخبر. ونشرت الأمانة العامة للحكومة جدول أعمال المجلس الحكومي لذلك الأسبوع، ولم يكن يتضمن ما يتعلّق ب"الساعة القانونية"، وانعقد المجلس الحكومي في الخميس الموالي، وانصرفوا لحال سبيلهم على أساس انعقاد المجلس الحكومي الموالي في ظل توقيت غرينيتش، ليفاجئهم ليلتها استدعاء طارئ من الأمانة العامة للحكومة، للاجتماع صباح الجمعة الموالية للمصادقة على مرسوم يجعل الساعة الإضافية دائمة ولا تقتصر على فصل الصيف.

في المسافة الزمنية الفاصلة بين اجتماع مجلس الحكومة لذلك الخميس 25 أكتوبر 2018، ولقاء الجمعة الموالي، كان وزير الصناعة والتجارة السابق، مولاي حفيظ العلمي، يرافق الرئيس المدير العام لمجموعة "رونو" الفرنسية، الفرنسي كارلوس غصن، لزيارة القصر الملكي بمدينة مراكش بشكل رسمي، حيث حظي باستقبال قال بعده الإعلام الرسمي إن الرجل الذي سيصبح فارا من العدالة اليابانية بعد وقت وجيز، أطلع الملك على مشروع توسيع الشركة المغربية لصناعة السيارات "صوماكا" من خلال مضاعفة قدرتها الإنتاجية في أفق 2022.

لقد ظل التلاعب بعقارب ساعة المغاربة طيلة القرن الماضي مرتبطا بمصالح فرنسا، حيث نص أول نص قانوني أحدث الساعة القانونية في المغرب في أكتوبر 1913، وقّعه السلطان المغربي على أنه جاء من أجل خدمة الفرنسيين وقضاتهم الذين التحقوا بالرباط بناء على معاهدة الحماية. فالمغرب قبل ذلك لم يكن يعرف شيئا اسمه الساعة القانونية.

والثابت تاريخيا أن تغيير الساعة القانونية للمغرب ارتبط دائما بمراحل أزمات اقتصادية واجتماعية عاشها المغرب، فنجد أن ظهائر ومراسيم تعديل الساعة القانونية للمغرب، وجدت مبررها في اندلاع الحرب العالمية الأولى (1918)، و"عام البون" (1945)، والجفاف (1959)، وخلال فترة حالة الاستثناء (1967)، وبعد اشتعال نار الحرب في الصحراء، وفي أواسط الثمانينيات حين فرض على المغاربة برنامج التقويم الهيكلي...

رغم كل هذا، لا يتورّع بعض الذين يدعون حمل الهم الاقتصادي في الدفع بوجود مصلحة مغربية في تقريب الساعة القانونية من تلك المعتمدة في فرنسا، بدعوى ارتباط المصالح الاقتصادية وحاجة أصحاب المال والاعمال إلى افتتاح بورصة الدار البيضاء وبنوكها وشركاتها تزامنا مع استيقاظ الفرنسيين من نومهم، كما لو أن الارتهان إلى فرنسا وحي أوحي إلى المغاربة، أو حتمية أثبتها الحجة العلمية... لكنها مبررات واهية، وإلا لماذا لم نغيّر توقيتنا للاقتراب من توقيت السوق البريطانية أو الكندية أو الأمريكية؟ ومن الذي يملي على المغاربة قدرا محتوما يجعلهم يفصلون حياتهم بالشكل الذي يبقيهم رهينة لدى المستعمر الفرنسي السابق؟ ومتى جرى هذا النقاش الوطني الذي أفضى بالمغاربة إلى اختيار البقاء تحت السيطرة الفرنسية؟ وأية مصداقية سنكسبها أمام الشركاء الأمريكيين والصينيين والأفارقة ونحن نبتعد عنهم بساعة إضافية، نزيدها على القرن الذي يسبقوننا به حضاريا؟ وأي رسالة نبعثها إلى دول المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا، "صيدياو"، الذين طلبنا الانضمام إليهم، وهم الذين يكاد يوحّدهم توقيت غرينتش؟

سينتهي شهر رمضان منتصف الأسبوع المقبل، وسنعيش بعده أيام عطلة استثنائية أقرتها الحكومة لتصل عطلة العيد بعطلة نهاية الأسبوع، لكننا في صبيحة الأحد الموالي، سنكون على موعد جديد مع الساعة المشؤومة، التي ستجعل حياتنا قاتمة ومظلمة من جديد، وتحرمنا من المشهد "الملوّن".

يونس مسكين

مولاي يوسف..
السلطان المجهول

يونس مسكين

في فترة شهدت تغيرات جذرية وتحولات معقدة في تاريخ المغرب، تعاقب على العرش المغربي ستة من السلاطين والملوك منذ بداية القرن العشرين، بدءًا من السلطان مولاي عبد العزيز وصولاً إلى الملك محمد السادس.

وسط هذه السلسلة من الملوك، يبرز مولاي يوسف كشخصية غائبة نسبيًا عن النقاشات التاريخية والوثائق السياسية، رغم فترة حكمه التي دامت ١٥ عامًا خلال أول ثلث الحماية الفرنسية على المغرب (١٩١٢-١٩٢٧).

ظل تأثيره في التاريخ المغربي محدودًا، وسط أصداء أفعال سلفه مولاي عبد الحفيظ وخليفته محمد الخامس. ويصفه البعض بأنه "سلطان الفرنسيين" بينما يدافع آخرون عنه باعتباره حاكمًا في أصعب الأوقات. وتُظهر القليل من اللقطات النادرة والتصوير الفوتوغرافي لزيارته لفرنسا في عام ١٩٢٦، جانبًا من شخصيته، حيث وصفه الراحل عبد الكريم غلاب، الذي رآه بشكل مباشر، بجماله وابتسامته العريضة أمام جمهور صامت.

أبرز ما ميّز سلوك مولاي يوسف في فترة حكمه، في مقابل مسايرته شبه التامة للإدارة الاستعمارية، كانت رفضه التوقيع على قرار يستثني القبائل الأمازيغية من تطبيق الشريعة الإسلامية في العام الأخير من حكمه، وهو "الظهير البربري" الذي سيوقعه ابنه محمد، ما يمثل نقطة مقاومة نادرة ضد السياسات الاستعمارية. في المقابل، يُنظر إلى موقفه من ثورة محمد بن عبد الكريم الخطابي على أنه النقطة السوداء الأبرز في سجله.

ظلت حياة مولاي يوسف ووفاته موضوع تساؤل وفضول وشائعات عن "تسميمه" المحتمل بعد رفضه القبول بمقيم عام فرنسي، ولم تخلُ الروايات عن دور الفرنسيين في تحديد خليفته، ما يعكس الدور الحاسم للاستعمار في تشكيل مسار الحكم في المغرب. يعرض محمد العزوزي في كتابه "السلطان مولاي يوسف والحماية الفرنسية بالمغرب (١٩١٢-١٩٢٧)"، الصادر عن المندوبية السامية للمقاومة وأعضاء جيش التحرير، رؤية شاملة لهذه الفترة، مسلطًا الضوء على أهم القرارات التي ساعدت في تثبيت السيطرة الفرنسية على المغرب.

عرف المغرب منذ بداية القرن العشرين ستة سلاطين وملوك، هم بالترتيب: السلطان مولاي عبد العزيز، والسلطان مولاي عبد الحفيظ، والسلطان مولاي يوسف، والسلطان محمد بن يوسف، والملك الحسن الثاني، والملك محمد السادس.

ورغم أن السلطان مولاي يوسف يتموقع في الوسط سواء من حيث الترتيب أو المدة التي قضاها في الحكم (15 سنة)، إلا أنه يعتبر الغائب الأكبر عن الكتابات التاريخية والوثائقيات والروايات السياسية والمذكرات المتعلقة بالتاريخ الحديث للمغرب.

فباستثناء بعض اللقطات النادرة التي التقطت له في أواخر عهده أثناء زيارته لفرنسا (عام 1926)، لا يكاد اسمه يذكر إلا باعتباره أبا لمحمد الخامس، علما أنه تولى الحكم في مرحلة دقيقة وخطيرة من التاريخ المعاصر للمغرب، وهي الثلث الأول من فترة الحماية الفرنسية، من 1912 إلى 1927.

ينعته البعض ب"سلطان الفرنسيين"، ويدافع عنه آخرون بكونه تسلّم الحكم في أسوأ فترات الدولة المغربية في العهد العلوي على الإطلاق، أي حين خسر المغرب رسميا سيادته وخضع لسيطرة مباشرة من جانب قوة خارجية، فيما يكتفي آخرون بتبرير حضوره الخافت في المشهد التاريخي بتموقعه بين سلطانين استثنائيين، الأول هو عبد الحفيظ الذي قاد المرحلة الأخيرة من المقاومة المغربية للتغلغل الاستعماري، ثم اضطر للتوقيع على الحماية والرحيل، والثاني هو محمد الخامس الذي تحالف مع القوى الوطنية التي أفرزها المجتمع المغربي وقاد معها عملية التصدي للوجود الاستعماري، وحصل في النهاية على الاستقلال، وإن كان البعض يعتبره منقوصا.

أمير في الظل

عادت شخصية هذا السلطان المغربي إلى الواجهة مؤخرا بصدور كتاب جديد لصاحبه محمد العزوزي، بعنوان "السلطان مولاي يوسف والحماية الفرنسية بالمغرب (1912-1927)"، والذي تولت نشره المندوبية السامية للمقاومة وأعضاء جيش التحرير.

ويخلص صاحب الكتاب إلى أن الرواية الأكثر وثوقا حول مكان وتاريخ ميلاد السلطان مولاي يوسف، تفيد أن الولادة كانت في مدينة مكناس، وأن أمه هي للا أمينة التي تنحدر من أصول تركية. لكن تاريخ الازدياد يظل متراوحا بين 1878 و1882 بفعل اختلاف الروايات، أي أن سنّه لحظة تنصيبه سلطانا في سنة 1912 كان بين 30 و34 سنة.

ويحيل هذا الكتاب الجديد على تقرير أعدته الإقامة العامة الفرنسية حول ظروف نشأة مولاي يوسف، يقول إنه قضى شبابه في الدراسة، وكان قريبا جدا من شقيقه مولاي عبد العزيز. كما تلقى تربية علمية وعسكرية شملت حفظ القرآن الكريم والمتون إلى جانب الفقه والأدب والتاريخ والسير...

وينقل الكتاب عن الباحثة ثريا برادة قولها إن مولاي يوسف كبر في الظل بين أكثر من خمسين أخا، وكان من بين صغار السن بينهم، وهو ما جعل تربيته لا توجهه نحو تولي الشؤون السياسية والمسؤوليات التدبيرية، عكس إخوته عبد الكبير ومولاي عبد الحفيظ ومولاي عمر. فيما استفاد مولاي يوسف من دعم ومساندة والدته التركية، للا أمينة، منذ اعتلائه العرش وحتى وفاتها سنة 1918.

وتتسم حياة السلطان مولاي يوسف قبل تنصيبه عام 1912 بغموض كبير، نجم عن تهميشه وإقصائه عن تولي أي منصب أو مسؤولية سامية في عهد شقيقيه، عبد العزيز وعبد الحفيظ، ويفسّر كتاب محمد العزوزي هذا الغياب بكثرة الإخوة، أبناء السلطان الحسن الأول.

فقبل ظهوره المفاجئ على مسرح التدبير السياسي للمغرب بعد تنازل أخيه السلطان عبد الحفيظ، يعود أول ظهور للأمير مولاي يوسف في السجلات الرسمية للتاريخ إلى العام 1908، حين تولى قيادة بعض المحلات العسكرية إلى جانب أخيه السلطان عبد الحفيظ، خاصة منها المحلات التي توجهت إلى المناطق الواقعة شمال فاس.

مولاي يوسف أثناء استقباله في فرنسا سنة 1926

متأرجح بين سلطانين

ارتبط مولاي يوسف بعلاقة وطيدة بأخيه السلطان عبد العزيز، لدرجة استفاد معها من أملاك عقارية حصل عليها كمنحة من أخيه السلطان. وتفيد بعض المصادر التاريخية أنه اصطف إلى جانب عبد العزيز خلال معركته الطاحنة ضد أخيه عبد الحفيظ، والتي انتهت بانتصار هذا الأخير، حيث أصيب مولاي يوسف صيف العام 1908 خلال مشاركته في إحدى المعارك إلى جانب جيش عبد العزيز في مواجهة جيش أخيه عبد الحفيظ، وهي معركة "بوعشيبة" التي انتصر فيها هذا الأخير وراح يزحف بعدها نحو عاصمة الحكم، فاس، حيث بويع سلطانا جديدا.

بعد انقلاب موازين القوة بين الأخوين المتصارعين، طلبت السلطات الفرنسية التي كانت تتموقع في الدار البيضاء في سياق تغلغلها التدريجي في الأراضي المغربية، من أمناء الدار المدينة صرف مؤونة يومية لمولاي يوسف قدرها 14 ريالا، إلى جانب أمراء آخرين.

> **ينعته البعض ب"سلطان الفرنسيين" ويدافع عنه آخرون بكونه تسلّم الحكم في أسوأ فترات الدولة المغربية في العهد العلوي على الإطلاق**

كما سمحت السلطات الفرنسية لمولاي يوسف وإخوته بالخروج من الدار البيضاء واللقاء بالسلطان مولاي عبد الحفيظ، والذي كان يحاول استمالة إخوته الذين كانوا في حلف أخيه عبد العزيز، ومنعهم من الانسياق للإغراءات الفرنسية.

بعد التوصل إلى اتفاق انتقال العرش، والذي كان يقضي أيضا بانتقال مولاي عبد العزيز إلى مدينة طنجة لتكون مقرا لإقامته، مع إمكانية اصطحابه بعض إخوته ومن بينهم مولاي يوسف، نظرا للعلاقة الخاصة التي كانت تربط بينهما. وبعد انتقاله فعلا إلى طنجة، سرعان ما نجحت مساعي عبد الحفيظ لاستمالته، مستعينا في ذلك بوالدته للا أمينة، فعاد إلى مدينة فاس ليقيم في القصر السلطاني.

توطدت علاقة الأخوين تدريجيا وانخرط مولاي يوسف في "مخزن" أخيه مولاي عبد الحفيظ، حيث بات يتولى مهام عسكرية على رأس محلات كان السلطان يوجهها نحو المناطق المتمردة على حكمه بسبب توقيعه معاهدة الحماية.

توجه مولاي يوسف على رأس حملات عسكرية في شمال وشرق المغرب محاولا تثبيت حكم أخيه. وبعد نجاحه في تلك المهام، استدعي مولاي يوسف إلى مدينة فاس، حيث عيّنه مولاي عبد الحفيظ خليفة له فيها بعدما عزم على الخروج بنفسه لإخضاع مناطق الغرب والحوز، إلى جانب القائد المدني الكلاوي.

وبعد إلغاء هذه الحملة العسكرية بفعل بوادر ثورة داخل مدينة فاس، تم تكليف مولاي يوسف بالخروج مجددا لإخضاع قبيلة فشتالة، شمالي مدينة فاس، فعاد منها منتصرا ومصحوبا بمائتي أسير. لكن النجاح لن يحالفه عندما وجّهه السلطان نحو الشرادرة، وهو ما أكد لمولاي حفيظ استحالة عودة الاستقرار بدون تدخل قوة أكبر، ودفعه لطلب المساعدة من

يتبع...

الفرنسيين المتمركزين في الدار البيضاء، وكانت تلك فرصتهم الأولى للوصول إلى فاس، وهو ما انتهى بتوقيع معاهدة الحماية.

لكن التدخل الفرنسي لم يكن كما كان يعتقده المولى عبد الحفيظ، أي مجرد عملية جراحية دقيقة تزيل أسباب الاضطراب وتنسحب، بل تابع كيف استغلوا فرصة استغاثته بهم لاستباحة فاس ونواحيه والإمعان في القتل والإعدامات في حق من يفترض انهم متمردون على السلطان، وهو ما جعله يقرر التنازل عن العرش والانسحاب نهائيا من المشهد، باعتبارها بدا مساره كسلطان للجهاد.

عبد الحفيظ يتنازل عن العرش

كان من شروط مولاي عبد الحفيظ للتوقيع على معاهدة الحماية، الإبقاء على سرية المعاهدة إلى أن ينتقل إلى الرباط، حيث كان ينوي إعلان تنازله عن العرش. وحدّد يوم 17 أبريل 1912 موعدا لخروجه من فاس، صحبة السفير الفرنسي الذي قبل مرافقته.

> **قضى شبابه في الدراسة، وكان قريبا جدا من شقيقه مولاي عبد العزيز كما تلقى تربية علمية وعسكرية شملت حفظ القرآن الكريم والمتون**

وعكس ما تم الاتفاق عليه، نشرت الصحف الباريسية والطنجية خبر التوقيع على المعاهدة، فخيّم التوتر والقلق على مدينة فاس، وانتشرت شائعات تقول عن السلطان باع البلاد، وأخرى تقول إنه أسير ومقيّد لديهم في انتظار نقله إلى أوربا.

في اليوم المحدّد للسفر، حالت أمطار غزيرة دون ذلك، فتقرر تأجيله إلى 18 أبريل. لكن الجيش المغربي قام بانتفاضة منظمة يوم الأربعاء 17 أبريل، حيث اقتحم عدد من الجنود القصر الحفيظي مردّدين: "الشكوى على الله وعليك أمولاي حفيظ". فيما اكتفى السلطان بإبداء أسفه للجنود الغاضبين. فقام الجيش المغربي بالثورة على ضباطه الفرنسيين الذي أمعنوا في إهانته وتهديد جنوده بما سيجري بعد رحيل السلطان. فبدأ القتل الواسع في صفوف الضباط الفرنسيين، ليلجأ هؤلاء إلى استعمال سلاح المدفعية الذي بحوزتهم، واستمرت المواجهات طيلة الشهرين المواليين.

انزعج السلطان لما وقع في عاصمة ملكه، وبدا مشلولا مكتوف الأيدي أمام حملة الإعدامات في صفوف مواطنيه دون أن يكون له حق العفو الذي وُعد به. فامتنع عن الخروج للصلاة، ورفض كل تعاون مع المقيم العام، الجنرال ليوطي الذي وصل إلى فاس يوم 24 ماي 1912، وأصرّ السلطان على التنازل عن العرش والذهاب إلى الرباط. فاتفق معه ليوطي على تأجيل هذا التنازل ثلاثة أشهر حتى تتبدّد الشائعات التي تقول إنه أصبح سجينا عند الكفار.

غادر مولاي عبد الحفيظ فاس متوجها إلى الرباط يوم 6 يونيو، وترك أخاه مولاي يوسف خليفة له بها. وفي الرباط أبدى عدم مبالاته بكل سلطة أو أمر رسمي، وأصبح يتصرّف كسائر الناس، ويعيش عيشة عادية مهتما بمصالحه الخاصة. ولما وصل ليوطي إلى الرباط يوم 28 يوليوز، اضطر لقبول تنازله، لكنه اشترط عليه أن يكون السبب المعلن هو الظروف صحية.

قبل السلطان ذلك التبرير، ثم سوّيت مسألة العرش باتفاق الجانبين على تولية خليفته بفاس، مولاي يوسف، فأعلن مولاي عبد الحفيظ تنازله في رسالة إلى الصدر الأعظم، ثم ركب البحر من مرسى العدوتين في 12 غشت 1912، متوجها إلى فرنسا، ثم استقرّ بطنجة إلى حين. وصرفت له الدولة الفرنسية معاشا سنوي قدره

375 ألف فرنك، إلى جانب تعويض قدره 400 ألف فرنك لتغطية مصاريف رحلة تأخذه إلى فرنسا، ليبتعد عن أي تأثير في الأحداث داخل المغرب، قبل أن يعود ليستقر في طنجة.

بيعة مولاي يوسف

تتقاطع الروايات الخاصة بطريقة تنصيب ومبايعة مولاي يوسف سلطانا في بعض النقط بينما تختلف في أخرى. والمؤكد هو حرص المقيم العام الفرنسي، الماريشال ليوطي، على أن يتم انتقال العرش وفقا للتقاليد والطقوس المعتمدة في المغرب، وعلى رأس ذلك أن يقوم السلطان باختيار خليفته بنفسه ما دام قرر التنازل طوعيا عن العرش.

وتؤكد المصادر التاريخية أن المقيم العام ليوطي كان يميل في البداية إلى إعادة مولاي عبد العزيز إلى العرش، لما كان يحتفظ به من أتباع، وكان هذا المقترح يحظى بدعم قادة كبار مثل المتوكي والكلاوي. وكان الخيار الثاني المطروح هو تنصيب ابن مولاي عبد الحفيظ، المولى إدريس، والذي لم يكن يبلغ حينها سوى أربع سنوات، وهو ما رفضه والده، مقترحا أخاه يوسف بدلا من ابنه.

اقتنع الفرنسيون بمقترح عبد الحفيظ، لكونهم كانوا يعرفون مولاي يوسف عن قرب، لاستقراره في مدينة فاس غير بعيد عن معقل الحكم، بل إن صحيفة "السعادة" وصفته بالميال إلى التعاون مع السلطات الفرنسية.

وعقدت البيعة لمولاي يوسف في اليوم الموالي لرحيل عبد الحفيظ نحو فرنسا، حيث بادرت السلطات الفرنسية إلى جمع العلماء والأشراف وأعيان الدولة في مدينة الرباط، لمبايعة السلطان الجديد، لينتهي بذلك الفراغ السياسي الذي نجم عن "استقالة" مولاي عبد الحفيظ، وشعر المقيم العام، ليوطي، بارتياح كبير بعد تمكنه من ملء الفراغ دون اصطدام مع القواعد والتقاليد المرعية. فسارعت سلطات الحماية الفرنسية إلى توجيه القبائل من مختلف أنحاء المغرب نحو تقديم فروض الطاعة ومبايعة السلطان الجديد.

> **سمحت السلطات الفرنسية لمولاي يوسف بالخروج من الدار البيضاء واللقاء بعبد الحفيظ الذي كان يحاول استمالة إخوته الذين كانوا في حلف أخيه عبد العزيز**

تولى السلطان مولاي يوسف الحكم بعد أخيه مولاي عبد الحفيظ الذي يعد من أبرز الشخصيات التي أثرت في مسار المغرب الحديث، والذي بدأ مساره زاهدا في الحكم والسلطة وانتهى متنازلا عن العرش، وبين هذه المرحلة وتلك، شقّ طريقا شاقا ووعرا نحو اعتلاء السلطة من مراكش نحو فاس مرورا بسهول الشاوية.

حضور باهت

رغم أن المرحلة التي تولى فيها الحكم كانت حافلة بالتطورات والتشريعات والقرارات التي أسهمت في ميلاد مغرب جديد ببصمات واضحة للماريشال ليوطي، إلا أن شخصية السلطان مولاي يوسف بقيت في الظل، حيث تعتبره جل المصادر فاعلا هامشيا، وأداة لتنفيذ السياسات الفرنسية، وقناة لبعض النخب المغربية الانتهازية، لتحقيق أهدافها الخاصة وجني المنافع، بما في ذلك طلب وساطته لدى الإقامة العامة للحصول على بعض الامتيازات.

وانعكست سياسة ليوطي بقوة على عهد هذا السلطان، حيث كان من جهة يتولى تأزيل تصوّره لطبيعة الدولة المغربية الجديدة، وهو التصور الذي يجعلها بالكامل في خدمة فرنسا ومصالحها السياسية

سعيد الحاجي*: مولاي يوسف ساند فرنسا في قمع المقاومة وحرّض ضد الخطابي

س: ما تفسير غياب شخصية السلطان مولاي يوسف عن الكتابات التاريخية لمرحلة الحماية، في مقابل حضور كل من عبد الحفيظ ومحمد الخامس؟

ج: السلطان مولاي يوسف كما هو معروف هو السلطان العشرون ضمن سلاطين الدولة العلوية، ولد سنة 1981 وتولى الحكم سنة 1912 بعد تنحي السلطان مولاي عبد الحفيظ إلى غاية وفاته سنة 1927. وربما يعزى الحضور الضعيف للسلطان مولاي يوسف في الكتابات التاريخية إلى أن الفترة التي تولى فيها الحكم جاءت بعد سلطانين كان سياق حكمهما مساعدا على حضورهم القوي في الكتابات التاريخية، فالسلطان عبد الحفيظ تولى الحكم في سياق تزايد الضغوط الاستعمارية على المغرب وارتفاع الأصوات المطالبة بنتحي أخيه المولى عبد العزيز، وتمت مبايعة السلطان عبد الحفيظ بيعة مشروطة سنة 1908 من طرف أعيان فاس، مع ما رافق ذلك من جدل بين النخب والأعيان في البلاد، أو توقيع لمعاهدة الحماية سنة 1912 وخضوعه للاستعمار الأوربي بعد قرون من المقاومة والجهاد ضد الاحتلال الأجنبي، وهو ما أضرّ بصورة السلطان كضامن لاستقلال البلاد وبقائها في مأمن من الوقوع في الاستعمار.

ومن جهة أخرى، فإن السلطان الذي جاء بعد مولاي يوسف هو ابنه سيدي محمد الذي سيصبح الملك محمد الخامس فيما بعد، هذا الأخير الذي سيعرف عهده محطات مفصلية في تاريخ الحماية الفرنسية بالمغرب كان لها حضور بارز فيها، كما أن ظهور الحركة الوطنية ورغبتها في أن يشكل السلطان باعتباره رمزا للوحدة ركيزة أساسية في خطابها التعبوي المناهض للاستعمار، ساهم في عودة السلطان إلى الواجهة واسترجاعه لرصيده الرمزي وشعبيته وبالتالي حضوره القوي في الكتابات التاريخية التي تؤرخ للمرحلة.

من جهة أخرى، فإن مرحلة تولي السلطان مولاي يوسف كانت مرحلة اندلاع المقاومة المسلحة التي قادتها القبائل المغربية في مناطق متفرقة من البلاد، ولعل الاهتمام بقادة المقاومة المسلحة في القبائل كان في تلك الفترة يفوق ما حظي به السلطان الذي ارتبطت صورته بجلب الاستعمار إلى البلاد، خصوصا مع تواتر أخبار الملاحم التي سطرتها المقاومة وقادتها من محمد بن عبد الكريم الخطابي وموحى أوحموا الزياني والشيخ ماء العينين وغيرهم.

باختصار، لم يكن في سياق تولي السلطان مولاي يوسف الحكم ولا الظروف المحيطة به، ما يجعله يسجل في عهده ما يجعل حضوره في الكتابات التاريخية أقوى مما هو عليه الآن.

س: ما الذي طبع عهد هذا السلطان من حيث العلاقة مع الاستعمار ومع الوطنيين؟

ج: لقد دافع المارشال هوبير ليوطي أول مقيم عام في المغرب سنة 1912، عن ضرورة بقاء نظام المخزن، حتى يتمكن من استثمار مشروعيته ورمزيته في الحكم وفي تمرير مجموعة من الظهائر التي تخدم السياسة الاستعمارية. لذلك، كان يحرص على أن يجعل السلطان مولاي يوسف يظهر وكأنه يمارس دوره كسلطان في حكم البلاد، وأن يكون في الواجهة مع المجتمع، وربما كان من بين أسباب اختياره كخلف للسلطان عبد الحفيظ، شخصيته التي كانت تبدو منقادة وسهلة الخضوع لتأثير إدارة الحماية.

وجد السلطان مولاي يوسف نفسه في ظرفية استعمارية لم تمنح مساحة تذكر لتكريس دوره كسلطان فعلي، إذ أن حداثة عهده بالحكم صادفت اندلاع المقاومة المسلحة وأجبرته على اتخاذ موقف مساند لحملات قمعها من طرف الفرنسيين، خصوصا وأن ذلك ينسجم مع بنود معاهدة الحماية القاضية بتسهيل مأمورية فرنسا من طرف السلطان قصد استتباب الأمن في البلاد، ولعل السلطان كان يرى فيما تقوم به فرنسا نوعا من الدعم وتقوية لسلطاته، وهذا ما كانت يوهمه به ليوطي لتبرير حملات الجيش الفرنسي لقمع المقاومة. وهذا الأمر هو الذي دفع السلطان مولاي يوسف إلى الوقوف ضد حركات المقاومة المسلحة وخصوصا المقاومة الريفية، وحث القبائل الموالية على الانخراط في مقاومة محمد بن عبد الكريم الخطابي، وكرس ذلك في خطابه الذي ألقاه أمام الرئيس الفرنسي بباريس يوم 14 يوليوز 1926، والذي أشاد فيه بجهود فرنسا لقمع المقاومة الريفية.

لقد حاولت فرنسا استغلال مرحلة مولاي يوسف بأكبر قدر ممكن، عبر تأزيل مخططاتها الاستعمارية في المغرب، وقامت بمجموعة من التدابير معززة بظهائر موقعة من طرف السلطان مولا يوسف، كان لها أثر وخيم على المجتمع المغربي، من قبيل ظهائر مثل ظهير 11 شتنبر 1914 وظهير 15 يونيو 1922 الممهدة لاعتماد المنظومة العرفية عوض القوانين المستمدة من الشرع الإسلامي لضرب الوحدة المجتمعية في البلاد، كما وقع ظهائر مرتبطة بمخطط الاستغلال الاستعماري الاقتصادي للمغرب مثل ظهير 21 يوليوز 1913 المتعلق بتنظيم الأحباس و ظهير 12 غشت 1913 المتعلق بالتسجيل العقاري وكذا عدة ظهائر متعلقة بتنظيم الملك العام وتحديد أملاك الدولة واستغلال الملك الغابوي وكذا ظهير الأراضي الجماعية، حيث كان من نتائج تطبيق هذه الظهائر وضع المعمّرين الفرنسيين أيديهم على أغلب الأراضي الفلاحية الخصبة في البلاد.

من بين المواقف المتأخرة المناهضة للاستعمار من طرف السلطان مولاي يوسف، هو معارضته لاستمرار المقيم العام الفرنسي، ستيغ، الذي خلف ليوطي سنة 1925، حيث عمل ستيغ على تسريع وتيرة الاستيطان الفلاحي، مما خلف غضب السلطان الذي ربما كان قد بدأ يشعر بأن دعمه لقمع المقاومة سيكون له وقع سلبي جدا على صورة السلطان، في ظل الإرهاصات الأولى لظهور تنظيمات الحركة الوطنية، لذلك طالب السلطان في آخر سنة من عمره فرنسا بإقالة المقيم العام ستيغ، وطلبت فرنسا من السلطان مهلة ستة أشهر أملا في تحسن علاقتهما دون جدوى، حيث رفض مقابلة ستيغ الذي زاره في عيادة القصر خلال فترة مرضه، وتوفي السلطان سنة 1927 بسبب المرض دون أن تتم إقالة المقيم العام ستيغ.

ويمكن القول بأن ظرفية تولي السلطان مولاي يوسف الحكم، وتشديد حملات فرنسا لقمع المقاومة المسلحة لم تترك له خيارا آخر غير الإذعان لفرنسا، سواء من حيث تأزيل مخططاتها الاستعمارية أو الوقوف ضد المقاومة المسلحة في تلك الفترة.

س: ما هي الخلفيات الفكرية والسياسية التي بصمت عهد هذا السلطان؟

ج: كانت نهاية المقاومات المسلحة الكبرى في المغرب مع استسلام محمد بن عبد الكريم الخطابي، بمثابة صدمة ثانية للمجتمع المغربي بعد صدمة توقيع معاهدة الحماية، ولم تكن قد تبلورت بعد ملامح الحركة الوطنية خلال العشرينات. لذلك يمكن القول بأن مرحلة السلطان مولاي يوسف كانت مرحلة ترقب من طرف النخبة، رغم أن الأنظار كلها كانت موجهة إلى فئة العلماء الذين كانوا يعتبرون موجها أساسيا للمجتمع خلال أوقات الأزمة، إلا أن مواقف هؤلاء كانت تتراوح بين الدعوة إلى الهجرة باعتبار أن البلاد بخضوعها للاستعمار قد أصبحت بمثابة "دار كفر"، ومن كان يدعو إلى التعايش مع الواقع الجديد.

حتى الحركة الوطنية كانت في مراحلها الجنينية التي تجلت في تأسيس تنظيمات جمعوية تنشط تحت غطاء ثقافي أو رياضي أو في بعض المدن مثل الدار البيضاء وسلا ومكناس. ورغم أن النشاط الوطني كان أكثر حركية في المنطقة الشمالية المغربية الخاضعة للنفوذ الإسباني، نظرا لخصوصيات السياسية الاستعمارية الإسبانية، إلا أن ذلك لم يكن له تأثير قوي على الوضع في المنطقة الفرنسية التي بقي النضال الوطني بها في العشرينات خافتا إلى حد كبير.

ويمكن في هذه المرحلة تسجيل الإرهاصات الأولى للسلفية الوطنية التي ستشكل أحد مقدمات الحركة الوطنية المغربية، فالسلفية هي التي حركت النقاش تجاه ممارسات بعض الزوايا المساندة للاستعمار، وطرحت أسئلة تردي الأوضاع وارتباطها بالتخلي عن قيم الدين الإسلامي كما تجسدت عند السلف الصالح، وهذا النقاش هو الذي هيأ الأرضية المناسبة لانبثاق الخطاب الوطني خلال الثلاثينات والذي أفضى إلى ظهور الحركة الوطنية بشكلها المعروف خلال مرحلة الحماية.

لكن ما يمكن تسجيله في مرحلة السلطان مولاي يوسف، هو كونه ظل بعيدا عما يعتمل داخل المجتمع من حراك فكري ونقاش وطني خلال تلك المرحلة.

***أستاذ جامعي متخصص في التاريخ المعاصر**

والاقتصادية، ويحرص في الوقت نفسه على الحفاظ لمؤسسة السلطان كامل هيبتها ومكانتها الاعتبارية، بوصفها مفتاحا لإحكام القبضة على "المخزن" ومعه الدولة والمجتمع المغربيين.

كان ليوطي وهو يوجه إملاءاته للسلطان المغربي، يعمل على استغلال الفرص والمناسبات التي يجتمع فيها به أمام أعيان المغرب من علماء وأشراف وتجار... ليظهر التقدير والتبجيل للسلطان، حفاظا منه على أداة سحرية في اقتياد المغرب نحو الوجهة التي يريدها.

فمباشرة بعد تنصيب المولى يوسف، دشّن ليوطي مشروعه لإصلاح المخزن المركزي وتجديد الإدارة المحلية تبعا لما نصت عليه معاهدة الحماية، وذلك عبر توجهات ثلاثة همت وضع السلطان ومكانة كل من المؤسسات الدينية والجهاز المخزني.

وشعورا منه بضرورة عدم الاستغناء عن المخزن والاستفادة أو استغلال النفوذ المعنوي للسلطان لإضفاء الشرعية على العملية الاستعمارية، أكد ليوطي على إحاطة السلطان بمظاهر الاعتبار، وشدد على أهمية توطيد الملكية، فكان يقدم نفسه على أنه "الخادم الأول لسيدنا" كما يقول محمد القبلي في كتاب "موجز تاريخ المغرب" في دهاء استثنائي من جانب الماريشال، والذي عُرف بسياسة "الابتسامة وفنجان الشاي".

لم تترك إدارة الحماية للمخزن إلا بعض المهام التافهة، وجردته من كل سلطة أو حكم حقيقي، وتطبيقا لمعاهدة الحماية، تم حذف مناصب وزير البحر وأمين الأمناء والعلاف الأكبر، وأحدثت وزارتان جديدتان، هما وزارة الأحباس المكلفة بإدارة الشؤون والممتلكات الدينية، ووزارة العدل، وكذلك منصب الوزير الأعظم المكلف بالتعليم الرسمي، واحتفظ بمنصب

اقتحم عدد من الجنود القصر الحفيظي مردّدين: "الشكوى على الله وعليك أمولاي حفيظ" فيما اكتفى السلطان بإبداء أسفه للجنود الغاضبين

الوزير الأعظم مع كل السلطات التي كان يتمتع بها ظاهريا، لأن الادارة الفرنسية تولت في الواقع تعيين جميع الوزراء.

وحلّت في سنة 1923 مصلحة التشريعات الملحقة بالكتابة العامة، محل لجنة التشريع التي تكونت سنة 1913، وكان أعضاء هاتين الهيئتين من الفرنسيين الذين كان لهم الحق في وضع وتدوين المراسيم المقترحة من لدن مختلف المصالح، وتقديمها الى إمضاء السلطان، وأسست كذلك مديرية للشؤون الشريفية لمراقبة الادارة المخزنية والتنسيق بينها وبين الادارة الفرنسية.

تمدد فرنسي باسم السلطان

إذا كان الجهاز البيروقراطي المخزني قد اتسم قبل الحماية بمركزيته المفرطة وسيادة العلاقات الشخصية وكذا التوجه السلطوي لمختلف مكوناته، فإنه ومباشرة بعد فرض الحمايتين الفرنسية والاسبانية على المغرب، شرعت الدولتان في اتخاذ مجموعة من الإجراءات المؤسساتية والقانونية لتسهيل بلوغ أهداف الاستعمار، وكانت أول خطوة لذلك هي ضرب مؤسسة "الجماعة" التي كانت عبارة عن تنظيم محلي يضم أعيان الدواوير وشيوخ القبائل، طالما نجح في تحقيق التضامن والتوازن

الاجتماعي، وبالتالي الحفاظ على الهوية المغربية.

وللقضاء على هذه العادات والأعراف التي امتزجت أيضا بالظاهرة المخزنية، تم خلق هياكل إدارية جديدة موازية للمخزن، وطنيا ومحليا، وذلك تحت غطاء البند الأول من معاهدة الحماية التي قسمت المغرب إلى ثلاثة مناطق: المنطقة الشمالية الخاضعة لإسبانيا، والمنطقة الوسطى الواقعة تحت الاحتلال الفرنسي، ثم مدينة طنجة الخاضعة للنفوذ الدولي. كما تم تقسيم المغرب إلى جهات عسكرية وأخرى مدنية.

لكن سعي سلطات الحماية الى

النقطة السلبية الأبرز تظل هي موقفه ودوره في قمع ومحاصرة ثورة محمد بن عبد الكريم الخطابي

فرض سيطرتها الفعلية على المغرب، جعلها تحافظ على موظفي المخزن المعروفين تاريخيا، موازاة مع إحداث أجهزة جديدة تابعة للسلطات الاستعمارية. وكان بذلك القواد والباشاوات يعينون باقتراح من الإقامة العامة، مع الحد من سلطاتهم لصالح المراقب المدني في ما يخص تسيير الإدارة البلدية ووضع الميزانيات والمحافظة على الأمن والأملاك والصحة والنظافة. فيما ظل القواد يتمتعون بصلاحيات واسعة في المجال القروي.

التمكين للمستعمرين

لم تكن لسلطات الحماية أية نية لتطوير التنظيم الإداري المخزني، بل حرصت كل الحرص على توظيفه وتسخيره لإحكام قبضتها على البلاد من جهة، ومنع بروز أي وعي وطني أو نهضة تنموية فعلية يستفيد منها المواطنون المغاربة. فيما كان المعمرون يتمتعون بأنظمة حديثة ومتطورة في التنظيم والتدبير الإداريين، بعيدا عن الخلفية الأمنية التي ظلت تحكم تدبير شؤون المغاربة.

فبقدر ما كان المقيم العام الفرنسي الأول، الماريشال ليوطي، يحرص على إخضاع المغرب بشكل كامل لسلطة فرنسا، كان حريصا على تحقيق هذه "التهدئة" عبر الحفاظ على النظم والأدوات التقليدية الموروثة.

وكانت الوصفة بسيطة: جعل ما هو تقليدي في خدمة السلطة الفرنسية العصرية. وبما أن المغاربة كان لديهم استعداد ثقافي واجتماعي للخضوع لبعض القادة التقليديين، لم يجد ليوطي أفضل من تكريس سلطة هؤلاء القادة وتقويتها، وجعلها في خدمة المشروع الاستعماري.

وأصدرت السلطات الفرنسية بتنسيق مع السلطان، إصلاحات همت بالخصوص تقليص السلطات القضائية للباشاوات والقياد، حيث وضع لهم سقف لا يمكن تجاوزه في إصدارهم للعقوبات الجنائية، ويتمثل في سنتين من الحبس وألفي فرنك فرنسي كغرامات. كما جرى تحديد لائحة بالمخالفات المسموح لهم البث فيها على سبيل الحصر، مع تأسيس محكمة عليا هي "المحكمة الشريفة العليا"، من أجل تلقي طلبات الطعن والاستئناف ضد قرارات الباشاوات والقياد. فيما ظل القضاة الشرعيون مكلفون بكل ما يهم إبرام العقود من زواج وبيع وشراء في المجال العقاري والبت في النزاعات المدنية.

وتكشف عملية التحليل التي قام

تتمة...

بها باحثون لتقارير المراقبين المدنيين حول أداء القياد وممثلي المخزن المحليين، حرص الإدارة الاستعمارية على تكريس التقليدانية المخزنية، من خلال إلزام هؤلاء القادة المحليين مثلا بمواصفات مثل عدم تناول الكحول أو حضور سهرات علنية مع "الشيخات" والالتزام بالصلوات الخمس وصيام رمضان وأداء الزكاة... وبدل المواصفات الإدارية والكفاءة، كانت السلطات الفرنسية تشترط في المرشح للقايدية أن يكون قوي البنية ومتقنا لركوب الخيل وقادرا على القتال...

كما حاولت سلطات الحماية الفرنسية مأسسة الفكرة القائلة بوجود عنصرين مختلفين من السكان في المغرب، وهما كل من "البربري الصالح" و"العربي الفاسد". وقبل مجيء ما يعرف ب"الظهير البربري" سنة 1930، كانت السلطات الفرنسية قد أصدرت عن طريق مولاي يوسف ظهيرا في 11 شتنبر 1914، ينص على أن القبائل ذات الأعراف البربرية لا يمكن أن تدير شؤونها وأن تخضع إلا لقوانينها التقليدية وأعرافها، وذلك تحت مراقبة السلطات العمومية.

صدرت في عهد السلطان مولاي يوسف، أهم الظهائر التي تتضمن الإجراءات القانونية الضامنة لجميع العمليات العقارية الأساسية لفائدة المستعمر الفرنسي سواء كانوا أشخاص أو مؤسسات، أي الظهائر المتعلقة بتنظيم الأحباس وبالتسجيل العقاري وبتنظيم الملك العام وتحديد أملاك الدولة واستغلال الملك الغابوي... ونتيجة لذلك تمكن المعمرون الفرنسيون من حيازة الأراضي الفلاحية الخصبة في المغرب.

لكن مولاي يوسف رفض في آخر سنة من عمره، أي 1927، التوقيع على قرار يستثني القبائل الأمازيغية من تطبيق الشريعة الإسلامية، لما يمثله ذلك عمليا من خلع له كأمير للمؤمنين، وهو ما مولاي يوسف، التي تؤكدها مصادر متعددة، بوصفها مظهرا نادرا من مظاهر المقاومة التي مارسها تجاه الفرنسيين.

نص وثيقة تنازل مولاي عبد الحفيظ عن العرش:

يورد كتاب "السلطان مولاي يوسف والحماية الفرنسية 1912-1927"، نقلا عن كتاب آخر لمحمد داود عن "تاريخ تطوان"، نص الوثيقة التي سل"مها مولاي عبد الحفيظ للوزير الحاج المقري يوم 12 غشت 1912، قبل أن يصعد السفينة الإنجليزية التي اخذته إلى فرنسا، ويقول:

"خديمنا الأرضى الوزير الكبير الأنصح الحاج محمد المقري، وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله وبعد، فلا يخفاك ما حصل لنا من التعب والمشاق في هذه الظروف السابقة، حتى حصل بذاتنا ما يمنعنا عن القيام بواجب حقوق الملك والرعية، ولذلك اخترنا الراحة لأنفسنا وصرحنا بالتنازل عن عرش الملك لأسباب عائدة على الصحة البدنية، وعليه فلا بأس ان تختاروا للقيام بأمور المسلمين ما فيه صلاح الجميع".

سيتم تمريره باسم محمد بن يوسف الذي وقّع على ذلك القانون الذي يعرف باسم "الظهير البربري"، وهي النقطة البارزة في حياة السلطان

حارب الخطابي

إذا كانت مقاومة ما سيصبح "ظهيرا بربريا" هي أبرز النقط الإيجابية في

سجل مولاي يوسف، فإن النقطة السلبية الأبرز تظل هي موقفه ودوره في قمع ومحاصرة ثورة محمد بن عبد الكريم الخطابي.

فمن أبرز ما تم توثيقه عن حياة مولاي يوسف، زيارته الشهيرة إلى العاصمة الفرنسية باريس في يوليوز 1926، والتي حظي خلالها، إلى جانب ملك اسبانيا بريمو دي ريفيرا، باستقبال رسمي ضخم، واحتفاء استثنائي، تجسد في تخصيصه بعروض عسكرية، واستقباله في أكثر المعالم التاريخية والرمزية لباريس، ومشاركته في افتتاح المسجد الكبير لعاصمة الأنوار، ثم بصم السلطان المغربي هذه الزيارة بخطاب استثنائي هنأ فيه فرنسا على النصر الذي حققته على الثورة الريفية، معتبرا ذلك خدمة وكرما منها تجاه المغرب، لتمكينه من استعادة الاستقرار.

ونقرأ مثلا في كتاب "عبد الكريم الخطابي، التاريخ المحاصر" لصاحبه علي الإدريسي، أن موقف السلطان مولاي يوسف من ثورة الخطابي ومشاركته في الاحتفال بإنهائها، "سيبقى يطرح أكثر من سؤال على الباحثين والمؤرخين، وعلى الذاكرة الجماعية للأجيال المغربية المتعاقبة، بتداعياته وانعكاساته على سياسة المخزن وحاشيته نحو الخطابي ومنطقة الشمال بكاملها".

"لم يعرفه أحد"

يقدّم الزعيم الاستقلالي الراحل عبد الكريم غلاب مولاي يوسف، في كتاب مذكراته، بكونه السلطان الذي لم يعرفه أحد. ويروي قصة الفرصة التي أتيحت له وهو طفل، لمشاهدة هذا السلطان مباشرة في مدينة فاس: "كانت المناسبة، وأنا صغير السن، تنظيم معرض تجاري فلاحي من مستوى متواضع في فاس؛ وكان ذلك من المناسبات المهرجانية

> **تعرض مولاي يوسف لمرض غامض يشك البعض في مسؤولية المستعمرين عنه من خلال عملية تسميم محتملة**

التي يحضر فيها السكان حفلات الاستقبال خارج المدينة المحاطة أزقتها وشوارعها بالأسوار العالية."، يقول الراحل عبد الكريم غلاب.

هذا الأخير يضيف أنه "وحينما ينظّم معرض، ولو كان متواضعا خارج أسوار المدينة، يحج إليه المواطنون أفواجا "ليشهدوا" منافع لهم، ويبتعدوا عن الحياة الروتينية، ولا نفع من ورائها، لساعة أو ساعات". ويروي غلاب كيف أخذه والده من يده ليزورا معا ذلك المعرض في يوم افتتاحه، "ولعلّه كان مما يستحق الزيارة. ولـ"عظمة" المناسبة، افتتحه السلطان والمقيم العام. وهل يجوز أن يحضر السلطان حفلا، ولو كان تجاريا أو فلاحيا، دون أن يصحبه المقيم العام على الأقل "ليحميه"، فهو ممثل نظام الحماية في المغرب".

عبّر غلاب في مذكراته عن بهجته

أبناء السلطان مولاي يوسف من اليسار: محمد وإدريس والحسن

الكبيرة برؤية السلطان مولاي يوسف يومها، وقدّم وصفا دقيقا لهيئته: "كان وجهه جميلا محاطا بلحية كثة تميل إلى الحمرة، وبجسم ممتلئ في قليل من الطول، وفي صحة جيدة في ما يبدو للناظر، يلبس جلبابا وسلهاما أبيضين، ورأسه محاط بشاشية حمراء تعصبها عمامة بيضاء". رأى غلاب مولاي يوسف يسير بخطوات وئيدة، "يبتسم ابتسامة عريضة للمتفرجين الذين يقفون هادئين صامتين، "كأن على رؤوسهم الطير". لم يكن أحد آنذاك يهتف للسلطان. الهدوء يجعل من الموكب، الذي يحضره المقيم العام الماريشال ليوطي، كأنه موكب جنائزي".

مرض مريب وموت مفاجئ

في عز شبابه وبدايات بروز شخصيته القوية من خلال الصمود أمام ضغوط الإقامة العامة الفرنسة بشأن قوانين الفصل بين المغاربة الأمازيغ وغير الأمازيغ، ورفعه لأول مرة "فيتو" ضد تعيين المقيم العام "ستيغ"، والذي صمّم على ضرورة إقالته وتلقى وعدا بالموافقة على ذلك؛ (في عز كل هذا) تعرض مولاي يوسف لمرض غامض يشك البعض في مسؤولية المستعمرين عنه من خلال عملية تسميم محتملة.

ونقرأ في مجلة "دعوة الحق" بقلم المؤرخ عبد الوهاب ابن منصور في مقال صادر بداية التسعينيات، كيف أصيب السلطان مولاي يوسف "بعلة البروستات" في آخر حياته، وكيف بدأ وجعها يشتد عليه في صيف عام 1927، "فبدا له أن يخرج من الرباط الذي كان يتأذى من رطوبته، سيما في شهر شتنبر الذي هو أسوأ شهوره طقسا، وينتقل إلى دار المخزن بفاس الذي وُلد به ونشأ وتولى الخلافة عن أخيه السلطان عبد الحفيظ قبل أن يصبح ملكا، وكان مرضه يتزايد ويقوى كلما توالت الأيام حتى وافاه أجله صبح يوم الخميس 22 جمادى الأولى عام 1346 هـ (17 نونبر سنة 1927م)".

ويروي الراحل عبد الكريم غلاب في مذكراته، مشاهداته حول وفاة السلطان مولاي يوسف بعد سنتين او ثلاث من المعرض الذي دشنه في فاس. "كان مثل هذا الخبر لا يشيع ويداع إلا بعد أن يتولى السلطان بعده. فلا صحف ولا إذاعة ولا تلفاز"، يقول غلاب، مضيفا أنه التقى يومها في "درب حجر النار" الذي كان يسكن فيه، "فتى أكبر مني سنا، تسكن عائلته في مسكن قريب من منزلنا. كان زميلا لي في الحي ويوشك أن يكون صديقا، وأسرّ في أذني: "السلطان مات"... "مات...! كيف ذلك؟ وهل السلطان يموت...؟". أشار صديقي بأصبعه عمودا فوق شفتيه، ولم أمتثل لوصيته إلا ريثما دخلت المنزل فجهرت بالقول: "السلطان مات..."".لاحظ عبد الكريم غلاب برودة ردة فعل جده حين أبلغه بخبر وفاة مولاي يوسف، "لم يأزعج فيما لاحظت، ولم يقم بأية حركة غير عادية. فالأمر منذ الحسن الأول لم يعد يهم الشعب في شيء. ولعله لم يكن ينتظر إلا أن يعين مكانه سلطان آخر. فالمدينة، فاس، التي لعبت أدوارا مهمة في تعيين السلاطين ومبايعتهم وعزلهم، لم تعد لها مكانة

> **ترك مولاي يوسف أمر الخلافة مطروحا لكنه ترك معه عنصرا فاعلا ومؤثرا، هو صديقه المهدي عبابو**

في هذا الموضوع المهم، وفي أي أمر آخر يهم الوطن بعد 30 مارس 1912. (...)".

تجاهل لم يمنع أن الكثيرين، حسب غلاب، أن يتساءلوا ولو سرا، عن سبب موت السلطان. "كيف حدث وهو في أوج رجولته؟ وبقي السؤال بعيدا حتى سجله فضول التاريخ. ولم تسجّل ذاكرتي أي عمل أو مجهود قام به السلطان الذي حكم المغرب خمس عشرة سنة (1912-1927)، فالسلطان الثاني في عهد الحماية، لم يكن له وجود إلا على عرش المغرب"، يضيف غلاب عن السلطان مولاي يوسف الذي دفن جثمانه في قاعة مجاورة لتلك التي وقع فيها شقيقه مولاي عبد الحفيظ معاهدة الحماية مع فرنسا.

مولاي يوسف رفقة أبنائه

بيعة محمد بن يوسف

كما هو الحال بعد وفاة الملوك والسلاطين، طرح يومها سؤال من سيخلف مولاي يوسف على العرش؟ وهو ما تجيب عنه جل الروايات بالدور الحاسم الذي قام به الفرنسيون، مع الوفاء لنهج ليوطي في احترام الطقوس والتقاليد، والمرور عبر قناة البيعة ورضا أصحاب الحل والعقد من الأعيان والوجهاء.

برز في البداية رأيان، يميل أحدهما نحو تولية الابن الأكبر لمولاي يوسف، وهو المولى ادريس، فيما يقول الرأي الثاني بتنصيب الابن الأصغر، "حمادة" الذي سيبح محمد بن يوسف. وفور حسم الأمر لصالح هذا الأخير، قامت سلطان الحماية الفرنسية بما يلزم لترتيب مراسم البيعة مركزيا ومحليا.

ونقرأ في أحد مقالات الصحافي الراحل مصطفى العلوي، في ركنه "الحقيقة الضائعة" في صحيفة "الأسبوع"، كيف ترك مولاي يوسف أمر الخلافة مطروحا، "لكنه ترك معه عنصرا فاعلا ومؤثرا، هو صديقه المهدي عبابو الذي لعب دورا كبيرا في اختيار خلف لمولاي يوسف".

ويوضح العلوي نقلا عن زين العابدين العلوي، أن عبابو "كان صديق السلطان مولاي يوسف لا يفارقه، لا في السفر ولا في الحضر، أصبح من أصحاب مولاي يوسف قبل توليه المُلك، وبعد أن تولى الحجابة، سكن بدار المخزن، وشرع يتحكم في كل شيء داخل البلاط، وكان السلطان يستشيره في كل شيء". ويفسّر مصطفى العلوي انطلاقا من ذلك ما اعتبره عداء واضحا كان محمد الخامس يكنه لصديق والده، بكون هذا الأخير كان يميل إلى تنصيب مولاي إدريس بعد رحيل والده، لدرجة قرر معها محمد الخامس يوما سجن المهدي عبابو، قبل أن يتدخل المستشار قدور بنغبريط، بطلب من المقيم العام، عند محمد الخامس، كي يطلق سراح صديق السلطان مولاي يوسف.

النهاية الحزينة للسلطان الذي تنازل لمولاي يوسف عن العرش

بعد رحلة طويلة من تسلّق جبل السلطة وبلوغه عرش العلويين، انتهى عبد الحفيظ متنازلا ومتخليا عن كل سلطة لصالح أخيه الأصغر مولاي يوسف. واستقر بمدينة طنجة، التي نقل إليها أسرته وأثاثه وكتبته الغنية بالمؤلفات النادرة، وبعد فترة قصيرة ذهب إلى الحج سنة 1913 في موكب ضم الكثير من أتباعه ومؤيديه، ولقي في طريقه اهتماما زائدا ومراقبة دائمة من طرف الدبلوماسية الفرنسية، وخاصة في بلاد الشام التي زار عواصمها.

وعندما أعلنت الحرب العالمية الأولى صيف 1914، انتقل إلى إسبانيا، حيث أصبح محور دعاية مضادة للاحتلال الفرنسي بالمغرب، وحاول التنسيق مع الألمان والأتراك والموجهين لحركة الجامعة الإسلامية لإثارة ثورة عامة بالمغرب خاصة، وشمال إفريقيا عامة، ضد الاحتلال الفرنسي. لكن هذه المحاولة فشلت بفشل ألمانيا في الحرب.

أصبح مولاي الحفيظ الذي لم يتنازل عن كبريائه المقاوم للاحتلال، عرضة للتضييق والمراقبة المستمرة من طرف الاستخبارات الفرنسية واستخبارات الإقامة العامة بالرباط. ولما رفض العودة إلى المغرب، أمر ليوطي بمصادرة أملاكه وأمواله في 14 أبريل 1922. كما تعرّضت مكتبته للمصادرة ونقلت أسرته إلى الرباط، وحيل بينه وبين أهله، إلى أن اضطر للخضوع لشروط الدولة الفرنسية، التي أقنعته بواسطة عبد القادر بن غبريط، بالإقامة في باريس، مقابل معاش متواضع. وبقي في باريس إلى يوم وفاته في 14 أبريل 1937، فنقل جثمانه إلى المغرب، حيث دفن في ضريح مولاي عبد الله، بحضور ابن أخيه السلطان محمد بن يوسف.

نص معاهدة الحماية الموقعة بين المغرب و فرنسا يوم 30/3/1912

بناء على اهتمام حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة جلالته الشريفة بإقامة حكم منظم في المغرب قائم على الاستقرار الداخلي والأمن العام ومساعدة على إدخال الإصلاحات وضمان نمو البلاد اتفقت الحكومتان على المواد الآتية:

الفصل الأول

اتفقت حكومة الجمهورية الفرنسية مع جلالة السلطان على إنشاء نظام جديد في المغرب يسمح بالإصلاحات الإدارية والقضائية والتعليمية والاقتصادية والمالية والعسكرية، التي ترى الحكومة الفرنسية فائدة في إدخالها للمغرب.

وهذا النظام الجديد سيحافظ على الوضعية الدينية وعلى حرمة السلطان ومكانته المعتادة وتطبيق الدين الإسلامي وسيصون المؤسسات الإسلامية خصوصا مؤسسات الأوقاف كما أنه سيضمن تنظيم حكومة شريفية على أساس إصلاحي.

وحكومة الجمهورية ستتفاوض مع الحكومة الإسبانية في موضوع المصالح التي لها بالمغرب من أجل موقعها الجغرافي وممتلكاتها الأرضية على الشاطئ المغربي كما أن مدينة طنجة ستحفظ الطابع الخاص الذي اعترف لها به والذي سيحدد نظامها البلدي.

الفصل الثاني

يقبل جلالة السلطان منذ الآن أن تشرع الحكومة الفرنسية بعد إعلان حكومته في الاحتلالات التي تراها ضرورية لاستتباب السكينة وتأمين المعاملات التجارية في المغرب كما أنه يقبل أن تزاول الحكومة الفرنسية كل عمل من أعمال الحراسة برا وبحرا في المياه المغربية.

الفصل الثالث

تتعهد الحكومة الفرنسية أن تبذل المساعدات لجلالته دائما ضد كل خطر سيهدد شخصه أو عرشه أو سيقلق راحة ولايته وسيقمم من (جانبها) نفس التأييد لوارث العرش ولتابعيه من بعده.

الفصل الرابع

سيصدر الأمر من جلالته أو من السلطات التي ينيبها جلالته بالتدابير التي يقضيها نظام الحماية الجديد طبقا لاقتراح الحكومة الفرنسية وكذلك سيجري الأمر في الضوابط الجديدة وتنقيحات الضوابط الموجودة(من قبل).

الفصل الخامس

ستمثل الحكومة الفرنسية عند جلالة السلطان بواسطة مندوب مقيم عام حاصل لكل تفويضات الجمهورية في المغرب وساهر على تنفيذ هذا الاتفاق الحاضر.

وسيكون المندوب المقيم العام هو الوسيط الوحيد بين السلطان وبين الممثلين الأجانب وبينهم وبين الحكومة المغربية في العلاقات التي لهم، وسيكلف خصوصا بكل القضايا التي تهم الأجانب في المملكة الشريفة.

وباسم الحكومة الشريفة سيصادق على كلب الأوامر الصادرة من جلالته ويأذن بنشرها.

الفصل السادس

سيكلف ممثلو فرنسا الدبلوماسيون

والقنصليون بتمثيل المغرب وحماية الرعايا المغاربة والمصالح المغربية في الخارج.

ويتعهد السلطان بأن لا يعقد أي عقد ذي صفة دولية دون رضى سابق من حكومة الجمهورية الفرنسية .

الفصل السابع

حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة جلالته الشريفة سيحددان (باتفاق مشترك) أول تنظيم مالي يسمح بضمان التزامات الخزينة الشريفة وجباية مداخيل المملكة بانتظام مع رعاية الحقوق لحاملي سندات الديون العمومية.

الكتاب الذي صدر حديثا عن مولاي يوسف

الفصل الثامن

يمتنع جلالة السلطان من أن يعقد في المستقبل رأسا أو بواسطة أي قرض عمومي أو خصوصي أو يمنح أي امتياز على أي شكل كان دون ترخيص من الحكومة الفرنسية.

الفصل التاسع

سيقدم هذا الاتفاق الحاضر لمصادقة حكومة الجمهورية الفرنسية ووثيقة هذه المصادقة سترفع إلى جلالة السلطان في أقرب أجل ممكن.

وإقرارا بما أعلاه حرر الموقعان الاتفاق وختماه بطابعيهما

وضع بفاس 21 ربيع الأخر 1330/30مارس 1912.

التوقيع الأول التوقيع الثاني

رينو (عبد الحفيظ)

سفير فرنسا سلطان المغرب

ملحق بمعاهدة الحماية

معاهدة تنظم بها الحماية الفرنسية في المملكة الشريفة

عقدت بفاس يوم 30 مارس سنة 1912 م

الحمد لله

إن دولة جلالة السلطان الشريفة ودولة الجمهورية الفرنسية بناء على ما لهما من الاهتمام بتأسيس نظام مضبوط على السكينة الداخلية والراحة العمومية يسوغ به إدخال الاصلاحات وإثبات النشر الاقتصادي بالمغرب.

الفصل الأول

إن جلالة السلطان ودولة الجمهورية الفرنسوية قد اتفقتا على تأسيس نظام جديد بالمغرب مشتمل على الاصلاحات الإدارية والعدلية والتعليمية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى الدولة الفرنسوية إدخالها نافعا بالايالة المغربية.

وهذا النظام يكون يحترم حرمة

يتبع...

السلطان وشرفه العادي وكذلك الحالة الدينية وتأسيسها والشعائر الاسلامية وخصوصا تأسيسات الأحباس، كما يكون هذا النظام محتويا على تنظيم مخزن شريف مضبوط.

دولة الجمهورية تتفاوض مع الدولة الاصبنيولية في شأن المصالح الناشئة لهذه الدولة من حالتها الجغرافية ومستعمراتها الأرضية الكائنة بالساحل المغربي.

كما أن مدينة طنجة تبقى على حالتها الخصوصية المعترف لها بها، والتي من مقتضاها يتأسس نظامها البلدي.

الفصل الثاني

جلالة السلطان يساعد من الآن على الاحتلالات العسكرية بالايالة المغربية التي تراها الدولة واجبة لاستتباب السكينة والتأمين على المعاملات التجارية، وذلك بعد تقديم الاعلام للمخزن الشريف.

كما يساعد على أن الدولة الفرنسوية تقوم بعمل الحراسة برا وكذلك بحرا بالمياه المغربية.

الفصل الثالث

دولة الجمهورية تتعهد بإعطائها لجلالة السلطان الإعانة المستمرة ضد كل خطر يمس بذاته الشريفة أو بكرسي مملكته أو ينشأ عنه اضطراب بأيالته، وهذه الاعانة تعطى لولي العهد ولمن يخلفه.

الفصل الرابع

إن الوسائل التي يتوقف عليها نظام الحماية الجديد تبرز على يد جلالة السلطان وعلى يد الولاة الذين لهم تفويض من الجانب الشريف، وذلك بمعروض من الدولة الفرنسوية وهذا العمل يكون جاريا أيضا في الضوابط الجديدة والتغييرات في الضوابط الموجودة.

الفصل الخامس

تعين الدولة الفرنسوية مندوبا مقيما عاما يكون نائبا منها لدى جلالة السلطان ومستودعا لتفويضاتها بالمغرب، كما يكون يسهر على القيام بإنجاز هذا الوفق.

يكون المندوب المقيم العام هو الواسطة الوحيد بين جلالة السلطان ونواب الأجانب، كما يكون الواسطة أيضا المصارفة التي لهؤلاء النواب مع الدولة المغربية.

المندوب المقيم العام يكون مكلفا بسائر المسائل المتعلقة بالأجانب في الأيالة الشريفة، ويكون له التفويض للمصادقة والابراز في اسم الدولة الفرنسوية لجميع القوانين الصادرة من جلالة السلطان.

الفصل السادس

نواب فرانسا السياسيون والقنصليون يكونون هم النائبون عن المخزن والمكلفون بحماية رعايا ومصالح المغرب بالأقطار الأجنبية.

جلالة السلطان يتعهد بعدم عقد أي وفق كان له معنى دولية من غير موافقة دولة الجمهورية الفرنساوية.

الفصل السابع

الدولة الشريفة ودولة فرنسة يتأملان فيما بعد باتفاق معا في تأسيس أصول شاملة لنصب نظام مالي يسوغ به ضمانة ما يتعهد به بين المال الشريف وقبض محصولات الأيالة على وجه منظم وذلك مع احترام الحقوق المخولة لحملة سهام السلفات المغربية العمومية.

الفصل الثامن

يتعهد جلالة السلطان بأن لا يتعقد في المستقبل، أما رأسا وإما بواسطة، أي سلف كان عموميا أو خصوصيا أو يمنح بأي صفة كانت باختصاص من الاختصاصات من غير موافقة الدولة الفرنسوية.

الفصل التاسع

هذا الوفق يقدم لمصادقة دولة الجمهورية الفرنسوية ونص المصادقة يدفع لجلالة السلطان في أقرب وقت ممكن.

وبمقتضى ما سطر أعلاه حرر الفريقان هذا الوفق وختما عليه بختمهما بعاصمة فاس يوم الثلاثين مارس سنة 1912 الموافق حادي عشر ربيع الثاني عام 1330.

تعديل المدونة.. "الحداثيون" و"الأصوليون" والاشتراط على الدولة (2)

بقلم: حمزة زوزو

تعكس القوانين الداخلية مصالح فئات الدولة وطبقاتها الاجتماعية، وهي تحمل بين طياتها سنوات من الممارسة التشريعية وما تحتها من ممارسة تاريخية. ولنقل بكل وضوح: إن القانون يعكس نوعا من العلاقة بين الطبقات الاجتماعية، وهو تعبير إما عن توازن أو صراع أو توافق أو سيطرة اجتماعية. وذلك دون تجريد القانون من صفتيه التنظيمية والضبطية بمفهوميهما الاجتماعي العام. ولا يخلو قانون من هذا المنطق، من القانون العام إلى القانون الخاص، ومن القانون الدستوري إلى القانون الجنائي الخاص. فباستحضارنا لقول العروي: "القانون الخاص هو روح القانون العام" (مفهوم الدولة)، نفهم إلى أي حد يرتبط القانون بمفهوم المصلحة.

إلا أن المصلحة ليست معزولة عن عالمها، وإنما هي "جزء من كل"، وتحليل الجزء في غياب الكل عملية خاطئة في المنطق الجدلي الهيجلي ("قانون الترابط"، راجع "أصول الفلسفة الماركسية" لجورج بوليتزر/ الجزء الأول). صحيح أن المصلحة الداخلية ذات خصوصية، ولكنها متأثرة بالنظام العالمي السائد. منحاها الإيديولوجي والفلسفي يتأثر بالمنحى السائد، مدى قدرتها على الاستقلالية مرتبط بمدى تحرر القيم العالمية من قبضة "القطب الواحد". التشريع إذن بقدر ما هو نتاج واقع داخلي فهو متأثر بالنظام العالمي، ينقبض وينبسط بين الفينة والأخرى. ينقبض إذا كان العالم خاضعا لهيمنة القطب الواحد، وينبسط إذا تعددت أقطاب النظام العالمي.

> **تتوسل الإمبريالية الجديدة أهدافها في تفكيك الأسرة بعدة وسائل**

والملاحظ أنه بعد سقوط جدار برلين وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على المرجعية الدولية، أصبحت المؤسسات والقوانين الدولية خاضعة لهذه المرجعية، تلعب بها أمريكا دور الرقيب على قطاعات الاقتصاد والسياسة والثقافة وغيرها من القطاعات.. ومن خلال ذات المرجعية، أي عولمة القيم والأفكار والسياسات بمعنى أمركتها، شرعت الولايات المتحدة الأمريكية في توجيه العلاقات الإنسانية والاجتماعية وفق ما يخدم مصالحها الاستراتيجية ومخططاتها الجيوسياسية.. وكما شكل "اتفاق واشنطن" تهديدا لاقتصادات دول الجنوب، شكلت

"سيداو" (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة) ومثيلاتها تهديدا لنظام الأسرة في ذات الدول.

ليس "التشريع الدولي" تشريعا للعالمين أجمعين، بل إن منحاه يتحدد بالمسيطر عالميا، وقد كان هذا المسيطر طيلة ثلاثة عقود من الزمن الدولي -من سقوط جدار برلين إلى اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية- هو الولايات المتحدة الأمريكية، والحديث هنا بالضبط عن رأسمالها ذي الطبيعة الهيمنية (سمير أمين)، والذي يستمد وجوده واستمراره من السيطرة على السوق الدولية و"التقسيم الدولي للعمل".

ولا يتأتى هذا للإمبريالية الجديدة إلا بالسيطرة على الإنسان كمستهلك، وعلى ذاكرته كبنك مقاومة، وعلى خصوصيته الثقافية والدينية كعامل أساسي للتماسك الاجتماعي والسياسي، وعلى الأسرة كمؤسسة لحفظ "الدين والرحم"/ "الهوية والنسل".. المعركة على الأسرة إذن، معركة من بين هذه المعارك، تُستهدف فيها "الوالِدية" بما يمنع الزواج أو يعرقله أو يرسم له منحى غير مناحيه المشروعة (الزنا) والفطرية (السدومية والسحاق)..

تتوسل الإمبريالية الجديدة أهدافها في تفكيك الأسرة بعدة وسائل، منها الإعلام ومحتويات الشابكة الرقمية، ومنها المقررات الدراسة وما قد يتسرب إليها من شذوذ بفعل فاعل، ومنها الجمعيات الأجنبية التي تطالب بالحق في الزنا والشذوذ وتدعو إلى التهتك، ومنها الدراسات "الأكاديمية" الجنسية ذات المنحى المنحرف (الجرية النفسية للغريزة، التفسير الجنسي للظواهر الاجتماعية)، ومنها القوانين والتشريعات الدولية التي تبيح موانع الزواج وتتيح الممارسات الجنسية الشاذة والمنحرفة، ومنها المؤسسات المالية الدولية التي تشترط إملاءات جنسية وأسرية على المستفيدين من التمويلات والقروض، ومنها السينما والفنون ومدارسها الفوضوية والعدمية... إنها توليفة منسجمة تستهدف الأسرة والزواج والوالِدية، ومن خلالها التكاثر السكاني وما قد يؤدي إليه من قلب للعلاقة شمال/ جنوب، أو العلاقة مستغِل/ مستغَل (الاستغلال هنا بمفهومه الاقتصادي الاجتماعي).

هذه توليفة من الوسائل والمخططات العامة مشروطة بشرط هيمنة الأحادية الغربية الأمريكية على العالم؛ أما اليوم فهي تحتضر وتلفظ أنفاسها الأخيرة، لذلك تراها تضغط في "سعار محموم"، وكأن العالم سيتوقف غدا! ليس العالم هو ما سيتوقف غدا، بل إن عالمها الخاص هو المهدد بالاندثار أو التراجع على الأقل، بل إن منظومتها الحقوقية والقانونية والفكرية والفلسفية هي المهددة بالتواري وترك المجال لتنافس الخصوصيات إما في شرط ثنائية قطبية (بين الصين وأمريكا)، أو تعددية قطبية (روسيا، الصين، أمريكا، أوروبا، إيران، الهند، اليابان الخ).

في هذا السياق يجب فهم الضغط الممارس على المغرب اليوم، وهو ضغط بدأ منذ عقدين على الأقل، غير أنه يأخذ اليوم منحى تصعيديا مرتبطا بمرحلة انتقالية لا تريد "الإمبريالية العالمية" الخروج منها ب"خفي حنين".. وفي هذا سبيلان للمواجهة: إما الرفض الصريح وما قد ينتج عنه من ضياع المصالح وإرباك أخرى والدخول في توازنات جيوسياسية جديدة؛ وإما ازدواجية المقاربة بمعنى استيعاب المطلوب من التغيير داخليا دون اصطدام بمنطق الشريعة والمذهب من جهة، ورفض كل ما هو دخيل على الثقافة والدين ولا تقتضيه المصلحة الاجتماعية والسياسية الداخلية نفسها من جهة ثانية، مع التماس العذر من تأويل خاص في التشريع الدولي نفسه (التفاسير الخاصة/ استدعاء أصول التشريع الدولي في مواجهة فروعه الموجَّهة) من جهة ثالثة.

هناك طريق آخر قد نجد من يدافع عنه بمنطق براغماتي، وهو انحناء المغرب ل"عاصفة الضغط" إلى حين تشكل النظام الدولي الجديد، باعتبار ما سيقدمه هذا النظام من بدائل جديدة تتيح الرجوع إلى التشريع الداخلي القديم. وهذه وجهة نظر لها قدر من الوجاهة، إلا أنها قد تعرض التماسك الاجتماعي للخطر، وقد تربك نظام الأسرة في مجتمع كالمغرب، وبالتالي المجتمع ككل؛ إذا طالت مدة الانتقال، أو إذا طالت مدة التحضير لتشريع دولي جديد بعد انتقال.

الاتحاد المغاربي..
غيبوبة طويلة

إسماعيل حمودي

في الوقت الذي لم توضح تونس وليبيا موقفهما من التكتل الإقليمي الجديد الذي تحاول الجزائر تشكيله إلى جانبهما، أعلن المغرب وموريتانيا رفضهما للخطوة الجزائرية، وذلك في بيان مشترك لرئيسي البرلمان في البلدين، أكدا فيه تمسكهما باتحاد المغرب العربي "لكونه خيار استراتيجي ومكسب هام لا رجعة فيه".

وبين التوجه الجزائري نحو إنشاء تكتل مغاربي جديد، والرفض المغربي والموريتاني للخطوة مع تشبثهما باتحاد المغرب العربي، تبدو الخطوة الجزائرية وكأنها جزء من سلسلة خطوات أخرى سبقتها، وترمي عمليا إلى تفكيك اتحاد المغرب العربي التي تضم الدول المغاربية الخمس.

وبينما يستمر الجمود في المشروع المغاربي، تعيش المنطقة تحت وطأة مشاريع جيوستراتيجية لقوى عظمى تسعى إلى الهيمنة أو الحفاظ عليها، وحيث إن التناقض المغربي الجزائري قد وصل في السنوات الأخيرة إلى أعلى مستوياته، وحيث إن البلدين معا لهما خيارات بديلة عن تفعيل الاتحاد (الإيكواس أو اتحاد مغاربي مصغر)، يبدو أن خلخلة الوضع تحتاج إلى إعادة تفكير عميقة في المشروع ذاته، يبدأ من الحسم في هوية الاتحاد نفسها، هل هو منظمة جهوية لدول شمال افريقيا، أم منظمة جهوية للدول الافريقية الناطقة بالعربية؟ وهل نحن إزاء "اتحاد المغرب العربي" أم "الاتحاد المغاربي"؟ هل نتحدث اليوم عن "المشروع المغاربي" أو "المغرب الكبير" أم "المغربي العربي الكبير".

في خروجه الإعلامي الأخير، تحدث الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون، لأول مرة بشكل علني ورسمي، عن مشروع التكتل المغاربي الذي أعلن عنه في العاصمة الجزائر، خلال فبراير الماضي، بحضور تونس وليبيا، مؤكدا أنه سيكون كتلة لـ"إحياء العمل المغاربي المشترك". ولم يوضح الرئيس تبون ما إذا كانت بلاده تعتزم إنشاء منظمة جديدة تكون بديلا لاتحاد المغرب العربي أم إنها تسعى إلى خلق مجموعة للتنسيق والتشاور بين البلدان الثلاثة فقط.

ولعل الغموض في الموقف الجزائري نابع من مفارقة بارزة وردت في تصريحات الرئيس تبون ذاتها؛ فمن جهة دعا كلا من المغرب وموريتانيا للالتحاق بالتكتل الجديد، ومن جهة ثانية تحدث عن "الفراغ الموجود في منطقة شمال افريقيا من أي تكتل"، ما يعني تنكرا واضحا للاتحاد المغرب العربي، دون التصريح رسميا بذلك.

وفي الوقت الذي لم توضح تونس وليبيا موقفهما أيضا، وهل بات اتحاد المغربي العربي بالنسبة لهما شيئا من الماضي، أعلن المغرب وموريتانيا رفضهما للخطوة الجزائرية، وذلك في بيان مشترك لرئيسي البرلمان في البلدين، أكدا فيه تمسّكهما باتحاد المغرب العربي "لكونه خيار استراتيجي ومكسب هام لا رجعة فيه".

والملاحظ أن الموقف الموريتاني-المغربي، الذي صدر في سياق زيارة قام بها رئيس مجلس النواب المغربي إلى موريتانيا، جرى التعبير عنه بالتزامن مع مرور 35 سنة على إنشاء منظمة اتحاد المغرب العربي، الذي تأسس في مراكش في عام 1989.

وبين التوجه الجزائري نحو إنشاء تكتل مغاربي جديد، والرفض المغربي والموريتاني للخطوة مع تشبثهما باتحاد المغرب العربي، تبدو الخطوة الجزائرية وكأنها جزء من سلسلة خطوات أخرى سبقتها، وترمي عمليا إلى تفكيك اتحاد المغرب العربي التي تضم الدول المغاربية الخمس. كما تؤكد ذلك معطيات أخرى منها عدم التزام الجزائر بدفع مستحقاتها المالية لاتحاد المغرب العربي منذ 2016، ثم الشروع في سحب جميع دبلوماسييها من الاتحاد، إلى أن تم سحب آخرهم في يوليوز 2022.

وبمناسبة احتضانها للدورة الواحدة والثلاثون لقمة جامعة الدول العربية، في نونبر 2022، لم توجه الجزائر الدعوة إلى الأمين العام للاتحاد، الطيب البكوش، لحضور افتتاح القمة كما جرت العادة بذلك في قمم عربية سابقة.

من خلال التطورات السالفة، يبدو أن وضعية اتحاد المغرب العربي قد تفاقمت أكثر من أي وقت مضى، وربما دخلت مرحلة الإنعاش، رغم محاولات النخب وبعض الدول التشبث به ولو باعتباره كيانا إداريا من دون روح، وهي فرضية تعززها مرحلة القطيعة والتوتر القصوى التي دخلتها العلاقات المغربية الجزائرية منذ غشت 2021، كما تعززها التحولات الجوهرية التي يشهدها النظام الإقليمي والدولي بفعل اشتداد المواجهة بين القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، والتكتل الروسي الصيني من جهة ثانية، كما تؤكد ذلك تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، وكذا العدوان غير المسبوق على الشعب الفلسطيني في غزة.

مسيرة متعثرة

بالرغم من أن الفكرة المغاربية ولدت في سياق النضال التحرري المغاربي في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي، كما عبّر عن ذلك مؤتمر طنجة لسنة 1958، وتتمتع بشرعية تاريخية وواقعية واستراتيجية، إلا أن مسيرته منذ تأسيسه قبل 35 سنة مضت، تبدو متعثرة للغاية.

وإذا كان قرار وقف إطلاق النار في الصحراء، بين المغرب وجبهة البوليساريو المدعومة جزائريا، قد شكل دافعا قويا للاتحاد من أجل التحقق والإنجاز، إلا أن أزمة لوكربي (إسقاط طائرة أمريكية) شكّلت ضربة قاسية له، بحيث أربكت انطلاقته

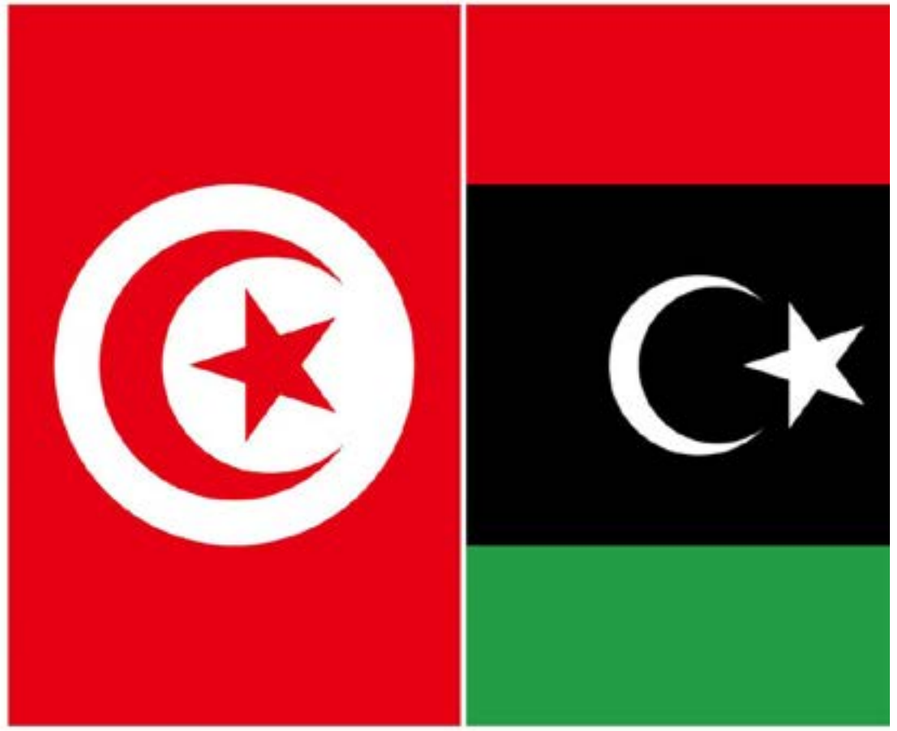

منذ البداية، بعد أن وجه الاتهام إلى ليبيا ثم فرض الحصار عليها من لدن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وعجز دول المغاربية عن الدفاع عن ليبيا.

وإذا كان الاتحاد قد استطاع عقد آخر قمة رئاسية له في تونس عام 1994، فقد دخل مرحلة الجمود فعليا منذ 1995، على إثر عملية إرهابية استهدفت فندق أطلس آسني في مراكش، دفعت المغرب إلى فرض التأشيرة على المواطنين الجزائريين، وردت الجزائر، التي كانت تعاني من حرب أهلية مدمرة، بإغلاق الحدود مع المغرب، والتي لا زالت مغلقة إلى اليوم. ورغم المحاولات التي بذلت من أجل عقد قمة مغاربية، بحضور رؤساء الدول، في بداية الألفية الجارية (2003 ثم 2005)، إلا أن تلك الجهود لم تنجح.

> **لم يوضح الرئيس تبون ما إذا كانت بلاده تعتزم إنشاء منظمة جديدة تكون بديلا لاتحاد المغرب العربي**

إثر أحداث الربيع العربي سنة 2011، وما أسفرت عنه من تغييرات سياسية في تونس والمغرب وليبيا، تقدم المغرب بمبادرة لإصلاح الاتحاد، بما في ذلك تغيير اسمه، إلى الاتحاد المغاربي، إلا أن المقترح المغربي اعترضت عليه الجزائر وليبيا. وفي وقت لاحق، تقدمت تونس بمشروع آخر، ينسب للرئيس الأسبق المنصف المرزوقي، الذي قام بجولة مغاربية بهدف تفعيل الاتحاد مرة أخرى، وقد طرح فكرة الحريات كمدخل جديد لتنشيط المؤسسة، أي الاعتراف بحرية التنقل والإقامة والمشاركة في الانتخابات المحلية والحق في الملكية، لكل مواطني دول المنظمة، لكن المشروع التونسي سقط بدوره، بسبب الاعتراض الجزائري مرة أخرى.

وبينما ساد الجمود في هيكل الاتحاد، رغم الأعمال التقنية والإدارية التي يقوم بها ولا يزال، اشتكى الملك محمد السادس في خطابه أمام قمة الاتحاد الإفريقي في يناير 2017 مما وصفه بـ"الخيانة" لفكرة الاتحاد وآمال الشعوب المغاربية المعلقة عليه، قائلا إن: "المغرب ظل يؤمن دائما، بأنه ينبغي، قبل كل شيء، أن يستمد قوته من الاندماج في فضائه المغاربي. غير أنه من الواضح، أن شعلة اتحاد المغرب العربي قد انطفأت، في ظل غياب الإيمان بمصير مشترك. فالحلم المغاربي، الذي ناضل من أجله جيل الرواد في الخمسينيات من القرن الماضي، يتعرض اليوم للخيانة". مؤكدا أن الاتحاد يعد "المنطقة الأقل اندماجا في القارة الإفريقية، إن لم يكن في العالم أجمع".

ويلاحظ أنه بعد انضمامه إلى الاتحاد الإفريقي بوقت وجيز، تقدم المغرب في فبراير 2017 بطلب رسمي للانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (إيكواس)، وهي الخطوة التي عارضتها الجزائر في بيان رسمي، ما دفع المغرب إلى تبني ما سمي بـ"سياسة اليد الممدودة".

وفي خطاب المسيرة الخضراء لسنة 2018، اقترح الملك تشكيل آلية ثنائية لتسوية جميع الخلافات

يتبع...

العالقة مع الجزائر، بما في ذلك ما يتعلق بجمود اتحاد المغرب العربي، وقد ردت الجزائر خلال نفس الفترة بالدعوة إلى اجتماع لمجلس وزراء خارجية الاتحاد من أجل مواصلة مسار "الصرح المغاربي"، حسب بيان الدبلوماسية الجزائرية، إلا أن ذلك الاجتماع لم ينعقد حتى الآن.

وفي فبراير 2021، اقترح زعيم حركة النهضة في تونس، راشد الغنوشي، تشكيل "كيان مغاربي مصغر" يجمع بين تونس والجزائر وليبيا، وهي فكرة اعتبرت بمثابة دعوة إلى التخلي عن اتحاد المغرب العربي القائم.

ورغم أن الرئيس التونسي قيس سعيد أكد مرة أخرى تشبث تونس بالاتحاد، في تصريحات له صدرت في مارس 2021 خلال زيارة له إلى ليبيا، إلا أن المنطقة فوجئت مرة أخرى بإحياء فكرة الغنوشي ذاتها على يد السلطات الجزائرية، التي أعلنت في مارس الماضي عن تشكيل كيان مغاربي مصغر يضم البلدان الثلاثة باستثناء المغرب وموريتانيا. وهي خطوة ربما تسعى الجزائر من ورائها إلى إعادة التموقع من جديد، خصوصا بعد المبادرات التي أطلقها المغرب في اتجاه عمقه الافريقي (مبادرة الدول المطلة على الأطلسي، خط الغاز نيجريا-المغرب، المبادرة الأطلسية لدول الساحل)، إلا أنها خطوة تأتي على حساب ما تبقى من اتحاد المغرب العربي كذلك، والذي تحول إلى هيكل إداري فقط، ويشير انسحاب الجزائر منه، منذ سحب آخر دبلوماسييها في يوليوز 2022، إلى وجود رغبة ما في تفكيكه، بحجة إنشاء كيان مغاربي جديد، وهو المسعى الذي يعاند معطيات الواقع، التي تؤكد أن دول المنطقة، وخصوصا المغرب والجزائر، قد أدارت الظهر لبعضها البعض، وقامت باختيارات بديلة، عمقت التناقضات بينهما، مثلما

> **وضعية اتحاد المغرب العربي قد تفاقمت أكثر من أي وقت مضى وربما دخلت مرحلة الإنعاش**

عمّقت أزمة الاتحاد، أو دخلت به إلى مرحلة الموت السريري.

عوامل الموت السريري

بينما فشل الاتحاد في التعافي طيلة العقود الثلاثة الماضية، في الوقت الذي يشهد العالم والمنطقة تحولات جوهرية؛ قامت الدول المغاربية، خصوصا المغرب والجزائر، باختيارات تجعل من الاتحاد خيارا خارج الأجندة السياسية للبلدين.

ولعل

من بين تلك الخيارات، الانخراط الأحادي للدول المغاربية في المشاريع الجيوستراتيجية الجديدة للقوى الكبرى الموجهة للمنطقة، سواء من لدن الغرب أو الصين. بحيث أبرمت الصين، في إطار مبادرة الحزام والطريق مثلا، اتفاقيات مع كل دولة مغاربية على انفراد. ففي

> **اشتكى الملك محمد السادس في خطابه أمام قمة الاتحاد الإفريقي في يناير 2017 مما وصفه بـ"الخيانة" لفكرة الاتحاد**

2016، وقع المغرب والصين اتفاقية للشراكة الاستراتيجية، تلاها في 2017 التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن مبادرة الحزام والطريق، وفي يناير 2022، وقع الطرفان "اتفاقية خطة التنفيذ المشترك لمبادرة الحزام والطريق". أما الجزائر فقد انضمت إلى المبادرة الصينية بموجب مذكرة تفاهم وقعت في 2018، وفي يوليوز 2023 وقعت الجزائر مع الصين نحو 19 اتفاقية للتعاون تحت مظلة مبادرة الحزام والطريق.

وقد انخرطت باقي دول الاتحاد في الخطوات نفسها قامت، إذ وقعت كل من تونس وليبيا مع الصين مذكرة للتفاهم في يوليوز 2018 للانضمام إلى المبادرة. وتعد موريتانيا آخر من التحق بالمبادرة كذلك في يوليوز 2023.

بالمقابل، تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بمبادرات جديدة للعالم ولمنطقة الشرق الأوسط، منها صفقة القرن لإنهاء القضية الفلسطينية، وهي المبادرة التي تولدت عنها مبادرات أخرى، منها الممرات التجارية بين الهند والخليج وإسرائيل، وكذا "الاتفاقيات الابراهيمية" التي تستهدف إدماج إسرائيل في المنطقة، عبر تشجيع التطبيع بينها وبين الدول العربية.

ويعد المغرب من البلدان المغاربية التي انخرطت في المبادرة، رغم تأكيده أن الاتفاق الثلاثي المبرم بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، في دجنبر 2020، له سياقه الخاص به، في إشارة إلى قضية الوحدة الترابية. لكن الجدير بالملاحظة، أن طرح تلك المشاريع والمبادرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، تزامن مع تفاقم التوتر في المنطقة المغاربية، إذ علاوة على الأزمة الليبية المستمرة منذ 2011، والتي جرى تدويلها بقوة بعد سنة 2014، شهدت المنطقة تصعيدا جديدا للتوتر في العلاقات بين المغرب والجزائر، كما عكس ذلك قرار الجزائر قطع علاقاتها الدبلوماسية من طرف واحد في غشت 2021، وهو القرار الذي قدمت بشأنه لائحة طويلة من الحجج، منها انخراط المغرب في الاتفاقيات الابراهيمية. ولعل الربط الجزائري بين قطع العلاقات الدبلوماسية والتطبيع المغربي الإسرائيلي يشير إلى التأثير السلبي للهندسة الجيوستراتيجية الجديدة التي تقودها أمريكا في المنطقة.

علاوة على العوامل السابقة التي تدفع نحو تجاوز التكتلات المجمدة مثل اتحاد المغرب العربي، هناك عوامل أخرى مرتبطة بتصور الدول المغاربية لهذا الاتحاد، والتي تشكل عائقا أساسيا دون نجاحه، منها أن المشروع المغاربي فكرة تبلورت لدى النخب المغاربية في سياق مفعم بالروح التحررية من الاستعمار، وتحت تأثير أفكار القومية العربية كذلك، لكن يبدو أنها فكرة استعملت للحد من نفوذ الأنظمة القومية العربية، أي التي اتخذت من الإيديولوجية القومية شعارا لها.

جدير بالذكر في هذا السياق أن تفعيل المشروع المغاربي في نهاية الثمانينيات، تزامن مع تأسيس كيانات جهوية أخرى مثل

يتبع...

مجلس التعاون الخليجي، ومجلس التعاون العربي ليشمل مصر الأردن العراق واليمن لكن بدون السودان ولا سوريا، مثلما جرى تأسيس اتحاد المغرب العربي. أي أن تأسيس اتحاد المغرب العربي لا يمكن فصلها عن الحسابات السياسية للأنظمة العربية في فترة الثمانينيات، برهاناتها المتناقضة.

وبالعودة إلى الكتابات التي تناولت تلك الفترة، من زاوية علم السياسة، يمكن القول إن ما جرى يتمثل في استعمال المقترب الإقليمي الوظيفي من أجل محاصرة المقترب الإديولوجي السياسي المهيمن، عبر إيجاد فضاءات بديلة عن جامعة الدول العربية وليس مكملة لها، ويبدو واضحا اليوم مدى حيوية وفاعلية مجلس التعاون الخليجي مثلا مقارنة بجامعة الدول العربية، رغم بعض العوائق. في حين اختفى مجلس التعاون العربي إثر حرب الخليج الأولى، وظل اتحاد المغرب العربي يراوح مكانه، بدون تأثير يذكر.

يمثل التناقض المغربي الجزائري عاملا قويا وراء جمود اتحاد المغرب العربي

من دون شك، يمثل التناقض المغربي الجزائري عاملا قويا وراء جمود اتحاد المغرب العربي، حيث يسعى كل منهما إلى ممارسة دور القوة الإقليمية المهيمنة في المنطقة، ومن خلال الآليات نفسها تقريبا، ومنها تعظيم مبدأ الوطنية (الجزأرة، التونسة، التمغربيت) الذي يفضي إلى بناء هوية خاصة ومميّزة، لها أولوية في السياسات المحلية (التعليمية والثقافية) على الهوية المغاربية الجامعة؛ وتعظيم القوة المادية من خلال اعتماد سياسات تحرص على التوازن النسبي والدائم في القوة، نتيجة عدم الثقة المتبادلة بين نظامي البلدين، وهو مسعى للحفاظ على المكانة، ومن أجل مراكمة النفوذ والمصالح داخل المنطقة المغاربية في وجوارها الإقليمي.

ويتعمق التناقض بين الطرفين أكثر من خلال سياسات خارجية ترمي إلى بناء تحالفات خارج الإقليم المغاربي، وفق سياسة واقعية عقلانية تماما، فالمغرب مثلا رغم أنه حليف لأمريكا وأوروبا، إلا أنه حريص على أن يكون شريكا اقتصاديا للشرق (الاتحاد السوفياتي سابقا، روسيا والصين اليوم). والوضع نفسه بالنسبة للجزائر، فهي حليف لروسيا والصين، لكنها شريك اقتصادي مهم لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. كلا القوتين، المغرب والجزائر، تتبنى سياسة واقعية وعقلانية تركز على المصالح الخاصة بكل دولة على انفراد، وتهمل المصالح المشتركة في الإطار الجماعي المغاربي.

ومن بين نتائج القطبية الحادة بين المغرب والجزائر في الفضاء المغاربي، أنها تحد من دور القوى الأخرى، بما فيها القوى العظمى مثل أمريكا وروسيا والصين، من التدخل لخلخلة التوازنات القائمة، ونهج سياسة المحافظة على الوضع القائم الذي انتهى إلى وضعية الجمود، بل الملاحظ كذلك أن القوى العظمى المذكورة تمارس قدرا كبيرا من الحذر في سياساتها إزاء دول المنطقة، وتفضل بدورها التعامل الثنائي لا المتعدد الأطراف، أي بدون إدخال متغير اتحاد المغرب العربي في الاعتبار، ولذلك من النادر أن نعثر على اتفاقية تعاون اقتصادي أو تجاري مثلا يقترحها الاتحاد الأوربي مع اتحاد المغرب العربي، اللهم ما يتعلق بالدعوة لحضور بعض المنتديات الدبلوماسية.

الحاجة إلى الحسم

انطلاقا من التشخيص سالف الذكر، حيث المنطقة تعيش تحت وطأة مشاريع جيوستراتيجية لقوى عظمى تسعى إلى الهيمنة أو للحفاظ عليها، وحيث إن التناقض المغربي الجزائري قد وصل في السنوات الأخيرة إلى أعلى مستوياته، وحيث إن البلدين معا لهما خيارات بديلة عن تفعيل الاتحاد (الإيكواس أو اتحاد مغاربي مصغر)، يبدو أن خلخلة الوضع تحتاج إلى إعادة تفكير عميقة في المشروع ذاته، يبدأ من الحسم في هوية الاتحاد نفسها، هل هو منظمة جهوية لدول شمال افريقيا، أم منظمة جهوية للدول الافريقية الناطقة بالعربية؟ وهل نحن إزاء "اتحاد المغرب العربي" أم "الاتحاد المغاربي"؟

خلاصة القول إن المشروع المغاربي يبدو غير مطابق لواقعه التاريخي والجغرافي

هل نتحدث اليوم عن "المشروع المغاربي" أو "المغرب الكبير" أم "المغربي العربي الكبير".

من الواضح هنا أن كل عبارة تعكس رهانات وتطلعات مختلفة، كما تعبر عن خلفيات متباينة، خصوصا وأن هذا التنوع في العبارات قائم في دساتير الدول كذلك. فالدستور المغربي يتحدث في ديباجته عن "الاتحاد المغاربي" من منطلق أنه هدف ورهان ينبغي تحقيقه كما تدل على ذلك العبارة التالية في ديباجة الدستور: "العمل على بناء الاتحاد المغاربي خيار استراتيجي". في المقابل، يتحدث الدستور الجزائري لسنة 2020 في ديباجته عن "المغرب العربي الكبير" كانتماء فقط في قوله: "إن الجزائر، أرض الإسلام، جزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير"، ولا نعثر في الدستور الجزائري ما يؤكد أنه حلم أو خيار أو مشروع ينبغي تحقيقه. في حين نص الدستور التونسي لسنة 2022 في الفصل السابع منه على: "أن تونس جزء من المغرب العربي الكبير، تعمل على تحقيق وحدته في نطاق المصلحة المشتركة".

ولا شك أن هذه الصياغات الدستورية تحيل على تصورات متباينة، فهل المغرب العربي انتماء هوياتي ينبغي تعزيز مقوماته وحمايتها، أم مشروع سياسي ينبغي تحقيقه؟ من الواضح أن الصياغات الدستورية تعكس تصورات متباينة في هذا الصدد.

خلاصة القول إن المشروع المغاربي يبدو غير مطابق لواقعه التاريخي والجغرافي. فالمغرب التاريخي مثلا لم يكن منفصلا في أي وقت سابق عن السنغال ومالي مثلا، بل إن جذوره الافريقية ممتدة إلى ما كان يسمى بالسودان الغربي، أي غالبية دول منطقة غرب افريقيا اليوم. ولعهود متتالية، امتد المجال الحيوي للمغرب من الأندلس شمالا حتى نهر السنغال بل نحو تمبوكتو وكيدال في مالي اليوم. وقد ظلت التهديدات والفرص والرهانات بين المغرب وتلك المنطقة مشتركة باستمرار، ولا زالت إلى اليوم. إذ لا يمكن فصل الأمن القومي لأي من الدول المغاربية عما يقع في منطقة الساحل والصحراء مثلا. علاوة على أن التصورات حول المغرب العربي بالشكل الذي جرى التأسيس له في نهاية الثمانينيات، ربما يعكس تصورات فرانكفونية بالأساس، أكثر مما يعكس حقائق التاريخ والجغرافيا التي ظلت صامدة وعصية على التجاوز.

وعليه، من شأن إعادة التفكير، وفق المدخل التاريخي والجيوثقافي، أن يفضي إلى كسر الثنائية القطبية بين الجزائر والمغرب، ويسمح بكسر استراتيجيات القوى الكبرى المصممة للمنطقة باعتبارها جزءا من الشرق الأوسط، كما يسمح بالتوجه نحو بناء تعددية قطبية داخل الاتحاد المغاربي، الذي يمكن تطويره نحو فضاء مؤسساتي لكل دول شمال افريقيا بما فيها مصر ولدول الساحل والصحراء كذلك، وليس لدوله الخمس الحالية فقط.

فلسطين... كأنها الحلم!

يستهل الكاتب والشاعر المغربي محمد بنيس كتابه "فلسطين.. ذاكرة المقاومات" بهذه الجملة الموجزة، لكن القاسية: "بودي لو أخط كلمة واحدة: فلسطين." فعلا، تلخص فلسطين كل شيء اليوم: توجز الأسئلة كلها، وتكثف معاني الكينونة والوجود، وتختصر المنظورات الفلسفية والفكرية والشعرية والفنية وغيرها. باختصار، فلسطين هي "مبتدأ الكلام، وهي منتهاه، في أن"، كما قال بنيس في الكتاب ذاته. ما من موضوع آخر قد يضاهي هذه التغريبة الموجعة الشاهدة على موت الضمير الإنساني، وعلى فداحة الإبادة التي يمارسها الكيان الصهيوني بوحشية وهمجية لا توصفان، بشراكة الإمبريالية الغربية الجامحة.

فلسطين إذا.. كأنها الحلم! هكذا كانت منذ انطلقت ملحمتها قبل قرن، مع الكولونيالية البريطانية. وما تزال كذلك بعد قرن من النضال المستميت ضد كيان متوحش تعاونه كل قوى الأرض الشريرة. وستبقى كذلك إلى أن تتحرر كليا من قبضة المحتل الآبق. قبل بضع سنوات، ظن الجميع- والمقصود هنا بالجميع قوى الإمبريالية الغربية وشركاؤها من الرساميين المتشرين عبر كوكب الأرض كله- أن الوقت حان لتصفية القضية الفلسطينية نهائيا، والانتقال إلى المرحلة اللاحقة ضمن ما أسمته الإدارة الأمريكية، أيام صقور الجمهوريين في حكومة جورج بوش الابن، بمخطط الشرق الأوسط الجديد. وكانت خطوته الأولى 'صفقة القرن' البئيسة، ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس المحتلة، والاعتراف بهذه الأخيرة عاصمة أبدية للكيان الصهيوني. تحول المشروع كله اليوم إلى كابوس عند الإدارة الأمريكية التي لم يبارح وزير خارجيتها المشؤوم 'أنتوني بلينكن' مسار واشنطن-تل أبيب منذ السابع من أكتوبر 2023. في حين، استعادت فلسطين مكانها الرئيس بوصفها قضية إنسانية نبيلة، وحلما جميلا طاغيا. تعود المقاومة لتذكر العالم بأنها وحدها القادرة على مواصلة كتابة فصول التاريخ الجديد وإعادة صياغة هوية العالم، وليس فلسطين فحسب، مهما حاولت آلة الصهيونية الإيديولوجية والإعلامية والمالية أن تطمس جوهرها الحقيقي العادل، وأن تخلق بيغاوات هنا وهناك يكررون أسطوانتها المشروخة.

غير أن ما يثير القلق بالفعل هو هذا النأي بالذات عن هذه القضية، ذاك الذي نلاحظه عندالنخب عامة، والمثقفين بصفة خاصة. وهنا لا بد من القول إن الشاعر محمد بنيس فعلا بجرأة لا مثيل لها، وهو يخصص كتابا ضخما، قوامه أكثر من أربعمائة صفحة، للقضية الفلسطينية. لا تنبع أهمية هذا الكتاب فحسب من استعادة ذاكرة فلسطين في زمن التراجع والانكفاء، بل والعمل ضد حق الإنسان الفلسطيني في أمل الانعتاق من الكولونيالية إلى الأبد، وإنما من اشتغاله كذلك على تيمات مختلفة برصانة وهدوء بالغين، كأنه يذكرنا ضمنيا بأن كل مهتم بمثل هذه القضية ينبغي أن ينأى بنفسه عن التسرع والانفعال، حتى لا يسيء إليها أو يلحق بها أذى غير مقصود.

والواقع أني أعرف أن غيرة بنيس الراسخة على فلسطين وانخراطه المتواصل في معالجة قضيتها النازفة ينبعان من تصور خاص عنده بأن الكتابة لا تكتسب أي معنى إلا إذا كانت مقاومة، وأن الكاتب لا يكون كذلك إلا إذا انتصر للإنسان المقهور في كل مكان، وناصره في حقه الطبيعي في الدفاع عن نفسه ضد القهر والتسلط والقتل، ودافع عن حقه في الوجود والعيش الكريم... ومع أن كثيرين يشاطرون هذا الموقف- وإن لم يعبر عنه اليوم إلا قليلون-، إلا أن ما يميز بنيس في هذا الباب هو منظوره المتعدد إلى مفهوم المقاومة، إذ لا تشمل المقاومة بالجسد والسلاح فحسب، بل أيضا بالكلمة والرأي والتعبير. ورغم الآلة الهمجية التي تحصد آلاف الأرواح، إلا أن المقاومة أنعشت اليوم حلم فلسطين الحرة، وأحيت أمل التحرر والانعتاق من ربقة الصهيونية الفاشية، واستبعدت ما تنبأ الدعاة المتنافسون على خيانة الفلسطينيين، كما قال بنيس في خاتمة كتابه.

محمد طيد

بلخيري يوقع على سيميائيات المسرح

"السيميائيات ـ التداولية المسرحية ودراسات مسرحية أخرى" هو عنوان الكتاب النقدي الجديد الذي أصدره الكاتب والناقد المسرحي المغربي أحمد بلخيري. وقد صدر الكتاب في الآونة الأخيرة، ضمن منشورات دار الأمان بالرباط، في 229 صفحة من الحجم الكبير.

يتضمن الكتاب مجموعة من الدراسات تعالج المسرح وقضاياه الأدبية والنفية. ويعالج الكاتب كيفية تطبيق المنهج السيميائي في البحث المسرحي العربي من خلال بعض الدراسات المنشورة. كما يهتم الكتاب بتحديد مفهوم ما يعرف بالتداولية المسرحية التي تختلف عن التداولية اللسانية. فضلا عن ذلك، يضم الكتاب دراسة عن النقد المسرحي المعياري، ومفهوم الحداثة المسرحية. ويقدم أيضا ببيليوغرافيا مصغرة عن النقد المسرحي العربي، بالإضافة إلى تضمينه ثلاثة ملاحق، منها اثنان تم التعريف فيهما بالفصلين الأولين من كتاب "سيميائيات المسرح" لطاديوز كاوزن، وهو كتاب رائد في مجال سيميائيات المسرح.

تجدر الإشارة إلى أن بلخيري أصدر من قبل عدة أعمال منها: "معجم المصطلحات المسرحية"، و"المصطلح المسرحي عند العرب"، و"دراسات في المسرح"، وكذلك "الوجه والقناع في المسرح"، و"نحو تحليل دراماتورجي"، و"سيميائيات المسرح"، إضافة إلى كتب "المثقف والسلطة"، و"في التحليل الدراماتورجي"، و"قراءات في المسرح".

ما الذي يحصل في مجال الفن؟

بعد تصاعد وتيرة الاحتجاجات على الأعمال التلفزيونية المقدمة خلال شهر رمضان الحالي، برزت إلى الوجود شكايات فنانين حول ما أسموه بـ"النصب والاحتيال وفرض استخلاص مبالغ مالية." في هذا السياق، أصدرت تنسيقية نقابية وهيئات مهنية ثقافية وفنية بيانا تقول فيه إن تتابع سلوكيات تتعلق بالحصول على شهادة البث الإذاعي وعلى بطاقة الفنان، والتسجيل في عضوية المكتب المغربي لحقوق التأليف والحقوق المجاورة، من طرف شخص بمدينة أكادير لا علاقة له بالفن، ويدعي أنه مسؤول نقابي.

وفي الآن ذاته، ورد في البيان المذكور أن هذه الممارسات "لا ترف ولا تمثل الفنان والمبدع المغربي مهنيا أو أخلاقيا." وأضاف البلاغ ذاته أنها "تروم خلق الفتنة في صفوف الفنانين وزرع بذور تشكيك الفنانين في المؤسسات الوصية، وذلك بخلق تكتلات عبر وسائل التواصل الاجتماعي لتبخيس الأعمال التي تقوم بها الهيئات المهنية في إطار القوانين التي يكفلها الدستور."

وطالب هذه التنسيقية والهيئات النقابية الجهات المعنية بضرورة "التصدي لهذه الأفعال الشنيعة للمتطفلين على الميدان الفني؛ وذلك في انتظار اللجوء إلى القضاء في إطار دولة الحق والقانون، ودفاعا عن المكتسبات النقابية الوطنية وحماية المجال الفني من السماسرة."

بيان صادر عن التنسيقية النقابية والهيئات المهنية الثقافية والفنية الوطنية

حداثة شيخ الإسلام ومحافظة المهدي بنبركة

سعيد الحاجي

بعد أزيد من عقدين على الاصطفاف غير المسبوق بين ما عرف ما بتيار الحداثيين وتيار المحافظين بخصوص الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية سنة 2000، عادت من جديد بوادر الاصطفاف وإن بحدة أقل بين التيارين خلال مرحلة مناقشة التعديلات المزمع إدخالها على مدونة الأسرة الحالية، خصوصا أن وضعية التنظيمات والأحزاب السياسية التي يمكن أن تقوم بعملية التعبئة والحضور على الأرض، لم تسمح بإبراز الزخم الجماهيري المؤيد والمعارض لهذه التعديلات أو تلك. وبدا واضحا أن التعبير عن الموقف قد انتقل من الساحات والشوارع إلى مواقع التواصل الاجتماعي التي عكست تحولا آخر في طبيعة الخطاب المستخدم في تأييد هذا الطرح أو ذاك.

أتاح التعبير عن الرأي في مواقع التواصل الاجتماعي حرية أكثر وجهدا أقل من الناحية التنظيمية للجماعات أو الأفراد مقارنة مع التعبير من خلال التظاهر على أرض الواقع. لكن هذه الحرية طرحت مشكلة مرتبطة بلغة وأسلوب التعبير عن الرأي، فقد أصبحت التعبيرات المستعملة أكثر حدة وبعضها أكثر تطرفا في الاتجاهين، المحافظ والحداثي بتعبير الأطراف المتعارضة.

كما أن استخدام التصنيفات الجاهزة أصبح أكثر شيوعا، بين من يصنف المحافظين بالرجعيين والظلاميين، وبين من يصنف الحداثيين بأعداء الدين، وفي حين أن البلاغات والبلاغات المضادة في نقاش الخطة الوطنية سنة 2000 كانت تكتب بلغة تحرص فيها التنظيمات على انتقاء الجمل والعبارات التي تعكس مستوى مناضليها وتوجهاتهم وخلفياتهم الإيديولوجية، فإن مواقع التواصل الاجتماعي فتحت المجال أمام الاستخدام الأكثر عنفا لكل التوصيفات، خصوصا وأن طبيعة التفاعل من خلال هذه المواقع لا تشترط الانتساب لتنظيم معين أو التقيد بأدبيات تعبير محددة، بل يبقى الأمر رهينة الأشخاص الذاتيين بكل ما قد يحيط بشخصياتهم من تعقيدات نفسية وحمولات إيديولوجية أو مواقف ذاتية من قضية معينة أو أشخاص آخرين.

الأخطر من ذلك، ما يظهر لدى بعض المتدخلين في النقاش من كلا الاتجاهين من جهل عميق بالخصوصيات التاريخية والثقافية للبلاد، وإظهارها كأنها بلاد قاحلة لا تراكم فيها سواء تعلق الأمر بالتحديث أو المحافظة وأنها أضعف من أن تواجه ما قد يهددها من أخطار قيمية ودينية وغيرها، وهذا ما يكشف خطورة الفراغ الكبير الذي خلفه تخلي مجموعة من التنظيمات السياسية عن دورها التأطيري.

إن تأطير النقاشات المرتبطة بعناصر الهوية من طرف الأحزاب السياسية، من شأنه أن يساهم في تشكيل رأي عام له حد أدنى من الوعي بفرادة النموذج المغربي في التعاطي مع المستجدات المرتبطة بعناصر هويته وخصوصياته المجتمعية، فما يمكن أن يكون عنوانا للمقاربة التي نهجها المغاربة تاريخيا سواء مع منظومة القيم الواردة عليه أو التي تفرض عليه تكييف منظومته القيمية مع تطورات العصر هو المغربة. فلم يكن المغاربة بجميع أطيافهم في أي مرحلة من مراحل تاريخ الدولة المغربية رهينة نموذج معين أو تماهي أعمى مع المؤثرات الواردة عليه، فمنذ المراحل الأولى لتشكل الدولة المغربية اختار المغاربة أن يضعوا مسافة مع الشرق الذي يتقاسم معه العروبة والإسلام على مستوى شكل نظام الحكم، وأسسوا منظومة خاصة حملت تاريخيا اسم "المخزن" على رأسها أمير للمؤمنين بكل ما يحمله اللقب من تمييز عن الخلافة في المشرق ورفض للخضوع لها، وحتى خلال مرحلة الاستعمار كان المغرب البلد الوحيد الذي حافظ على نظام حكمه وتشبث به رغم كل محاولات إحداث القطيعة بين السلطان والشعب، بل إن نظام الحماية الذي خضع له المغرب كان نظاما خاصا تعامل مع المغرب كدولة عريقة قائمة وليس كغنيمة من إمبراطورية منهارة كما اقر بذلك هوبير ليوطي أول مقيم عام في المغرب.

لم تقتصر خصوصية المغرب على الشق السياسي، بل إن البلاد حافظت على مسافة مذهبية من المشرق برمزيته الدينية، واختارت المالكية مذهبا لها، وحتى عندما رحب بعض السلاطين بالوهابية، فإنهم أخذوا مسافة من كل ما قد يؤثر على الخصوصية المغربية، وحينما تحولت السلفية بأبعادها النهضوية إلى تيار مؤثر في البلدان العربية خلال القرن التاسع عشر، استقبل المغرب هذه الموجة بقالب محلي جاهز حمل اسم السلفية الوطنية التي كانت ذات أبعاد تنويرية تقدمية. وفي مرحلة احتدام الصراع الحزبي في المغرب غداة الاستقلال، فلم يستهدف اليسار قيم المجتمع وخصوصياته، ولم يتجرد رموز اليسار من محافظتهم المتماهية معها.

وفي ظل هذا الإصرار على مغربة القيم، لم يكن غريبا أن يتصدر العالم محمد بعلربي العلوي المعروف بشيخ الإسلام مؤتمر الاتحاد الوطني الاشتراكي ذو الخلفية اليسارية سنة 1959، ولا أن يحرص المهدي بن بركة على احترام الخصوصيات المجتمعية المغربية مثلما لم يقدم نقاش الهوية على نقاش بناء الدولة الديمقراطية.

أوقفوا الإضراب!!

إكرام لعلج

النهضة، "رونيسونس" .. الولادة من جديد. لو سألت أهل الذكر، لقالوا: حقبة ما بعد القرون الوسطى، اشتهرت بثورة الفكر على سيطرة الكنيسة. وانتفاضة النور عل الظلمات. ازدهرت فيها الفنون، والعلوم والأدب، وتطورت جراها السياسة والاقتصاد.

بلغني أيها القارئ اللبيب، أن في بلدة بعيدة، بُعد المدى، ازدان فراش أسرة بمولود اختير له من الاسماء، اسم "مقدام"، وذلك لما رجا الوالدان أن يحمل من صفات الشجاعة والبسالة والجرأة والثبات. كبر مقدام تحت سقف عماده العلم وركنُه السعي، فليس للإنسان إلا ما سعى. سخر حياته لطلب المعرفة، وتنوير البصيرة، عسى أن ينفع بلدته، ويكون لها رمزا للصلاح والفلاح.

> **لا تردد على مسامع أحد خطاب الحرية إن كنت في الأخير ستكسر مجاديفه إذا نطق**

بلغ مقدام سن الرشد، وتوجب عليه اختيار توجه تعليمي، يناسب أهدافه ومراميه. انتقى بين كل ما كان في فلكه، أن يرتدي الوزرة البيضاء، ويحمل في عقله أسرار البدن ويفك ألغازه بيديه. وكون مقدام نشأ في حقبة تلت عصر النهضة، استرشد من انجازاتها وودّ أن ينير سماء بلدته. إلا أن... وقبل أن أتمم القصة، إني أيها القارئ اللبيب، أنهي إلى علمك، أني كما ترى، استهللت سردي، على نهج شهرزاد، في رويها لألف ليلة وليلة. وفطنتك لا تحتاج توكيدا على كون قصتي بعيدة عن الواقع، بُعد المدى، تماما كقرية مقدام. وأنا الآن، لا أشي بحقائق وخروقات تجري بيننا، أبدا، إني لا أقوم سوى بممارسة هواية الكتابة، حاملة القلم، بيد حواء الناعمة.

المهم، تروي حكايتنا أن مقدام ينير سماء بلدته، بمشعل العلم، وبمقاصد السمو، وهو الذي تسلق سلم النجاح من الأسفل، إلا أنه كأسلافه ممن سلكوا عين السبيل، واجه الكنيسة. أما الكنيسة، فلم تكن تلك التي تحمل علم الصليب، بل كنيسة ترتدي أبواقها خطاب التنمية والإصلاح ويحمل كفها سوط الترهيب. ذلك لأن في اعتقادها أن بزوغ شمس البلدة، يقابله انطفاء مصباحها. والكنيسة هنا، ليست مؤسسة بالضرورة، فقد تكون شخصا، أو جماعة، أو كيانا. ومهما اختلف القالب، ففي الأخير الأمر واحد؛ كبح الفكر التنويري وإبطاله.

لا تردد على مسامع أحد خطاب الحرية، إن كنت في الأخير ستكسر مجاديفه إذا نطق. ولا تلبس قناع الجأش، وأنت ترجف في جلبابك وتبحث ذات اليمين وذات الشمال عن قشة تتمسك بها خوفا من العاصفة. وإن كنت تود حفظ كرامة الإنسان، فاسأل نفسك إن كان القمع، والقصر سبيلان لذلك. المهم، اختر موقفك بكل شجاعة، واجهر به. فالرجال يفرق بينها اختبارها، وتعالى عن رمي الطعم بالأوكار. ولا تكن كالنعام... كالنعام لا تكن، إياك.. إن لمقدام بالعلم أجنحة، قد تحمله حيث السماء صافية.. لمقدام بصيرة، تنظره كزرقاء اليمامة. لمقدام، الأفق، والمدى.. ولك نيتك، وما سعيت إليه. فلا تحاول طمس الحقيقة، لا تحاول طمر الحق. وحاذر أن تترك ضعفك يطفو، واثبت، وانصت. وإلا أمضيت عمرك تكبح، وتلجم، وتكثف الغيام فوقك، في سماءك الظلماء. وما إن تجبك قوى الطبيعة، حتى يجرفك السيل، وحينها لن تجد لنفسك سوى كفك تلوح به، في الخواء، وصوتك تستنجد به وتردد في كل اتجاه: "اوقفوا هذا، كفوا عن هذا، أوقفوا الإضراب !"

هشام الدكيك..

رياضة

هشام الدكيك.. نموذج نجاح مغربي

محمد الحاجي

اقترن تألق كرة القدم داخل القاعة بوجود اسم لا يمكن تجاهله في أي حديث عن كل ما تحقق من ألقاب وإنجازات، هو هشام الدكيك، الناخب الوطني وابن مدينة القنيطرة الذي يجني اليوم ثمار سنوات من الصبر والعمل القاعدي مع المنتخبات الوطنية والأندية في جميع أنحاء المغرب، والثقة الكاملة للجامعة الملكية المغربية لكرة القدم في مشروعه.

ما زال هشام الدكيك يتذكر بتأثر بالغ ما تعرض له في فترة ما، خلال بداية إشرافه على منتخب ال"فوتصال"، من تهميش وسخرية وهو يحاول باستماتة جلب اهتمام مسؤولي الجامعة الملكية المغربية لمشروعه الذي كان يهدف به إعطاء البريق اللازم لنوع رياضي يراكم عقودا من الممارسة في الأوساط الشعبية المغربية.

لم تكن الطريق معبدة لبلوغ كرة القدم داخل القاعة أوجها، بل عانى الدكيك كثيرا في مساره. لم يجد، في بادئ الأمر، عندما تولى مهمة قيادة الأسود سنة 2010، آذانا صاغية لمشروعه، ولا حتى مسؤولين يثقون في قدرته على السير خلف أحلامه الطموحة التي كانت تبدو "أضغاث أحلام" لا غير.

المقربون من هشام الدكيك يتذكرون الأيام التي عاشها غريباً ومهمشا مع كرة القدم داخل القاعة، إلى درجة أن البعض من مسؤولي كرة القدم في المغرب كانوا يقولون عنه أنه يحلم كثيرا وأن مطالبه بخصوص "الميني فوت" كانت بعيدة عن الواقع الكروي المغربي، وأن أحلامه كانت لا تكاد تتجاوز مخيلته، وسبق وأن صرح بذلك كثيرا مؤكداً أن القليل من آمن بقدراته، خصوصاً وأنه انطلق بهذا النوع الرياضي من لا شيء، لكن كل هذا لم ينل من عزيمة الرجل العصامي الذي كان يعرف طريقه جيداً نحو التألق.

بقي مدرب المنتخب المغربي وفياً للاعبيه ولرياضته التي يعشقها ويعرف تفاصيلها الصغيرة، رغم كل الصعاب التي عاشها في بداياته، إلى درجة أنه كان يقضي ساعات طويلة في مكاتب الجامعة الملكية المغربية من أجل معسكر إعدادي لمنتخبه أو دورة تكوينية لمدربي كرة القدم المصغرة، لكنه كان دائما يعود خاوي الوفاض على أمل تكرار المحاولة من جديد.

هو ابن الأحياء الشعبية لمدينة القنيطرة الذي تدرج في كل فئات ناديها المحلي على عهد الرئيس محمد دومو وراعي المواهب الشهير الأب الصويري، كان قد تخلى عن مساره في كرة القدم العادية وجذبته كرة القدم المصغرة، فلعب

في فريق أجاكس القنيطري الذي كان يرأسه وقتها محمد الجامعي، الذي يمكن اعتباره مؤسس "الميني فوت" في المغرب، الجامعي الذي وثق في الدكيك وحمله مهمة اللعب وتدريب الفريق في نفس الوقت، وكانت أول تجربة له في قيادة التشكيلة الخماسية، الشيء الذي استهواه وخصص له كل تفاصيل حياته للغوص فيه بالبحث والتطوير وابتكار الطرق والخطط والمهارات.

في بداية إشرافه على تدريب الفريق الوطني تعرض هشام الدكيك لحادثة سير مروعة في الطريق السيار قرب مولاي بوسلهام كادت أن تؤدي بحياته، عندما كان متنقلا إلى مدينة تطوان لمتابعة بعض اللاعبين في مباراة للبطولة الوطنية بغرض دعوتهم للمنتخب الأول، وفرضت عليه الحادثة المكوث في المستشفى العسكري لأسابيع طويلة إثر إصابة بليغة في الرقبة لم يتعاف منها بشكل تام إلى اليوم.

محطة التحول في مشوار هشام الدكيك التي ستفتح له أبوابا كبيرة في تحقيق حلمه بنقل كرة القدم المصغرة المغربية إلى العالمية، كانت سنة 2013 وبداية تحول نظرة المسؤولين للرياضة التي عشقها هشام ووهب لها كل طموحه وتفكيره ووقته، عندما تولى فوزي لقجع رئاسة الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، لتنال كرة القدم داخل القاعة قسطا أكبر من الاهتمام من المسؤولين، ويأخذ الدكيك الثقة الكاملة والإمكانيات المادية واللوجيستيكية لتطبيق مشروعه الذي حلم به منذ أن ولج إلى الرياضة التي امتلكت عقله وكل

تعرض هشام الدكيك لحادثة سير مروعة في الطريق السيار قرب مولاي بوسلهام كادت أن تؤدي بحياته

تفاصيل حياته.

وبعد ثلاث سنوات من المعسكرات والتأطير و التوجيه، استطاع هشام الدكيك بعناصره الوطنية أن يرسم أول إنجازاته، عندما حقق مفاجأة بجنوب إفريقيا وتوّج بلقب كأس إفريقيا للأمم للمرة الأولى في تاريخ المغرب، على حساب المنتخب المصري ب(3-2) بمدينة جوهانسبورغ، اللقب القاري الأول الذي أهل كتيبة الدكيك للمشاركة في نهائيات كأس العالم 2016 بكولومبيا.

ورغم أن المشاركة الثانية في المونديال لم تتعد الدور الأول كسابقتها في إيطاليا سنة 2012، إلا أن ذلك لم يمنع هشام الدكيك و تشكيلته الواعدة من مزيد من العمل وتقوية الأداء، الشيء الذي مكنهم من إهداء الجماهير لقبا ثانيا على التوالي في كأس إفريقيا للأمم التي نظمت بالمغرب سنة 2020 بعد اكتساحهم لمصر في المباراة النهائية بنتيجة (5-0) لتبقى الكأس مغربية إضافة إلى إدراك التأهل إلى المونديال للمرة الثالثة على التوالي.

إنجازات هشام الدكيك مع منتخب كرة القدم داخل القاعة لم تقتصر على الكأس الإفريقية، بل تعداها إلى الظفر بالكأس العربية لدورتي 2021 بمصر و2022 بالسعودية، ليعادل منتخبي ليبيا ومصر في صدارة الفائزين باللقب العربي مرتين.. كما تمكن من التتويج لأول مرة بلقب كأس القارات سنة 2022 عقب الفوز في النهائي على المنتخب الإيراني القوي بضربات الترجيح.

كان منتخب الفوتصال المغربي مع ناخبه الوطني هشام الدكيك على موعد مع مشاركة تاريخية في مونديال ليتوانيا سنة 2021، حيث تمكنوا لأول مرة من تجاوز الدور الأول والتأهل إلى ثمن النهاية كثاني منتخب إفريقي وعربي بعد مصر، بل تعدوا ذلك إلى بلوغ ربع النهاية، بعد فوزهم على منتخب فنزويلا ب3-1 ليجدوا أنفسهم أمام البرازيل، أحد عمالقة اللعبة عالميا، و ينهزموا بصعوبة بهدف يتيم ويخرجوا مرفوعي الرأس.

مع هذه الإنجازات المتتالية، أصبح المنتخب الوطني في عهد هشام الدكيك في ريادة الترتيب العالمي إلى جانب العشر الأوائل من البلدان التي تراكم عقودا طويلا من التألق والإنجازات والألقاب.

بموازاة مع كل ما تحقق على صعيد المنتخب الوطني، يشتغل الدكيك كثيرا على تكوين المدربين باعتباره مؤطرا وخبيرا معتمدا من الفيفا، حيث ساهم في رسم مسار العديد من الأسماء الوطنية الشابة التي تشتغل في الأندية والمنتخبات الوطنية وتساهم في تطوير هذه الرياضة التي أصبحت نموذجا مغربيا للنجاح الرياضي يرى الجميع بضرورة تعميمه على كل المنتخبات الوطنية لكرة القدم.

أحذية كرة القدم.. الظهور والتطور

مع التطور الكبير الذي عرفته كرة القدم الحالية من حيث إيقاع المباريات وبذل المجهود البدني الكافي للتغلب على الخصوم، أصبح التفكير في كل العوامل التي تساعد اللاعبين على تقديم مردود أفضل، سواء عوامل الإعداد البدني أو الطبي، وأيضا جودة التجهيزات الرياضية من ألبسة مريحة

وكرات مصنوعة بأحدث التقنيات...

وتعتبر جودة الحذاء الرياضي من أهم شروط الراحة بالنسبة للاعبين، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، حيث باتت شركات الملابس الرياضية تتفنن في ابتكار أفضل التصميمات والتقنيات لهذه الأحذية، لمساعدة اللاعبين على الركض بسرعة كبيرة داخل الملعب والتسديد بقوة وإتقان، والحفاظ على التوازن في الأرضية المبللة.

فما هي القصة التاريخية لظهور الحذاء الرياضي الخاص بكرة القدم؟ وكيف تطورت صناعته لتواكب تطور هذه الرياضة؟ وكيف استفادت شركات الألبسة الرياضية من الطلب المتزايد على الأحذية الرياضية ذات الجودة العالية والمريحة؟

حذاء رياضي لملك إنجليزي

ساد الاعتقاد طويلا أن الحذاء الرياضي لم يظهر إلا بعد الانتشار الكبير الذي عرفته كرة القدم عبر العالم في بداية القرن العشرين، لكن الحقيقة عكس ذلك، فأول حذاء رياضي ظهر إلى الوجود كان قبل ذلك بكثير، حيث نشرت صحيفة "ذا صن" البريطانية أن الأمر يعود إلى عام 1526، والذي ارتداه ملك إنجلترا هنري الثامن، حيث كان مهتماً بممارسة الألعاب الرياضية، وكان قد صممه له الإسكافي الملكي كورنيليوس جونسون، بما يعادل قيمته الآن حوالي 100 جنيه إسترليني، وكان الحذاء مصنوع بالكامل من الجلد الطبيعي كما كان ثقيلاً بعض الشيء، حيث كان يصل حتى الركبتين.

كان هذا الحذاء الملكي مختلفا عن الأحذية العادية التي كان يمارس بها العمال كرة القدم، والتي لم تكن مُصمَّمة للركض أو ركل الكرة، حيث كانت ثقيلة للغاية وبرقبة عالية، كما كانت تحتوي مقدمتها على قطعة حديد كانت تتسبّب في حدوث العديد من الإصابات كلما ركل لاعب قدم الآخر عن طريق الخطأ، الشيء الذي دفع الممارسين مع مرور الوقت إلى صناعة أحذية تتناسب مع اللعبة.

ظهور أول حذاء حقيقي لكرة القدم

مع زيادة شعبية كرة القدم وظهور قوانين أساسية لتنظيم اللعبة، اختفت أحذية العُمّال وظهرت أحذية خاصة باللعبة، حيث سمح أحد القوانين عام 1891 باستخدام المسامير الصغيرة في نعل أحذية كرة القدم. وهنا ظهر حذاء كرة القدم الحقيقي والمُصمَّم من أجل أداء أفضل في هذه الرياضة. حيث صُنعت تلك الأحذية من الجلد السميك، وكانت لا تزال ثقيلة للغاية، حيث تزن ما يقرب من نصف كيلوغرام، وقد يزيد هذا الوزن ليصل إلى كيلوغرام في الظروف الجوية الممطرة واللعب في ملاعب موحلة. وكانت هذه بداية أحذية كرة القدم الحديثة التي نعرفها اليوم.

أحذية ما بعد الحرب العالمية

كانت نهاية الحرب العالمية الثانية وعودة المنافسات الكروية المتوقفة، والاهتمام الكبير الذي أصبحت عليه كرة القدم في جل بلدان العالم، دافعا لمزيد من تطوير الحذاء الرياضي الخاص باللعبة، حيث ظهرت مع الوقت أحذية كرة قدم أكثر مرونة وأخف وزنا، وتحوّل التركيز في صناعة الأحذية الرياضية على مساعدتها في التمرير والقذف والتحكّم في الكرة، بدلا من مجرد إنتاج أحذية واقية.

وظهرت عدة شركات متخصصة في

تفوق الألمان بسبب توفرهم على أحذية خاصة مقاومة للبلل وذات بروزات أطول مساعدة على الحركة

هذا التصنيع على نطاق واسع، أبرزها كان في ألمانيا، حيث أنشأ الإسكافي الألماني أدولف داسلر في عام 1948، شركة "أديداس" وبدأ من خلالها تصنيع الأحذية بشكل متطور، برفقة شقيقه رودولف، والذي انفصل عنه بعد ذلك بعدما أنشاص شركة "بوما"، وأصبحت الشركتان من أكبر مصنعي الأدوات الرياضية في العالم.

وخلال مونديال 1954، فاجأت "أديداس" عالم كرة القدم بالأحذية الخاصة بالفريق الوطني الألماني والتي بلغ وزنها 380 غرام فقط. وبرز دورها الفعال خلال المباراة النهائية، حيث تقابلت ألمانيا مع هنغاريا في أجواء ممطرة، وتفوق الألمان بسبب توفرهم على أحذية خاصة مقاومة للبلل وذات بروزات أطول مساعدة على الحركة فوق الملعب الموحل كان قد ابتكرها أدولف داسلر صاحب شركة "أديداس" التي تمون المنتخب الألماني بالألبسة، واستطاعت ألمانيا الفوز على المجر بثلاثة أهداف لهدفين وتحقيق كأس العالم.

أحذية ملونة في الستينيات

بين فترة الستينيات والثمانينيات بدأت شركات كثيرة في اقتحام عالم تصنيع الأحذية الرياضية، وتطويرها بأحدث الأساليب التكنولوجية، خاصة أن اللعبة كانت في هذا الوقت فرضت نفسها بقوة وأصبحت الأكثر شعبية في العالم، حيث ظهرت شركات مثل "ميتر" و"جوما" و"أسيكس"، كما كان الأسطورة البرازيلي بيليه يرتدي حذاء من تصميم "بوما" في مونديال تشيلي 1962، وكانت الصفقة بداية لعهد ترويج نجوم كرة القدم لشركات الألبسة الرياضية.

كما ظهر خلال فترة السبعينيات تطور ملحوظ في المظهر، حيث ظهرت ألوان أخرى من الأحذية لأول مرة، بدأ الأمر بالأحذية البيضاء ثم ظهرت تلك الأحذية الملونة مع الوقت. أما عن التطور في الجودة، فقد أنتجت "أديداس" خلال عام 1979 حذاء يحمل اسم "كوبا مونديال" مصنوعا من جلد الكنغر الفاخر والذي تم اختياره لقدرته على الثني بشكل أسرع من الجلود الأخرى. أما العلامة الفارقة في ذلك التطور فكانت تصميما آخر لـ "أديداس" تحت اسم "المفترس" ابتكره الأسترالي كريغ جونستون وهو واحد من أشهر مصممي أحذية كرة القدم عبر التاريخ.

بداية من تسعينيات القرن الماضي ومع الاقتراب من الألفية الثالثة تطورت الأحذية الرياضية بشكل كبير جداً، وأصبح هناك خيارات للاعبين بتعديلها وتغيير المسامير، إضافة إلى تصميماتها متعددة الأشكال والألوان، وصممت "نايك" في هذه الفترة حذاء وزنه 200 جرام فقط، مما ساعد اللاعبين على الجري بسرعة أكبر، في الوقت الذى كانت فيه أغلب الأحذية تزن 500 جرام.

ومع دخول العالم للألفية الحالية، وانتشار الثورة التكنولوجية أصبحت أحذية كرة القدم تُصنع لتكون مناسبة لقدم اللاعب خصيصا بفضل تقنية الليزر، وأصبح من الشائع أيضا كتابة أسماء أو أرقام مُفضَّلة فوق أحذية اللاعبين، وتم تحديث المسامير المطاطية والبلاستيكية لمزيد من تحكُّم أفضل في الملعب. مع التطور التكنولوجي، أصبح من الممكن وضع رقائق صغيرة تسمح بتتبع تحركات وأداء اللاعب على أجهزة إلكترونية ذكية تقوم بجمع المعطيات والإحصائيات لتقدم الخلاصات إلى المدربين والطواقم التقنية.

أحذية العصر الكروي الحديث

من الإخوان إلى العدل والإحسان

خالد البكاري

منذ إعلان جماعة "العدل والإحسان" انسحابها من احتجاجات حركة 20 فبراير، ثم وفاة مرشدها المؤسس الأستاذ "عبد السلام ياسين"، تنبأ كثيرون بدخول الجماعة في مرحلة تراجع، بعد مد، عرف أوجه خلال تسعينيات القرن الماضي.

ساعد على ذلك الفوز الانتخابي لحزب العدالة والتنمية في المحطتين الانتخابيتين: 2011 والتي كانت تعبيرا مغربيا عن صعود الإسلام السياسي الإخواني إقليميا، و2016 التي مثلت انتصارا ظرفيا على ما سمي آنذاك بقوى الثورة المضادة (بحسب للدولة المغربية آنذاك مقاومتها لضغوط حلفائها الإقليميين المناهضين للإخوان)، وهو الفوز الانتخابي الذي رفع أسهم التوجه الداعي للإصلاح من داخل المؤسسات، مما تضررت معه الجماعة التي واصلت الاشتغال وفق نسق المعارضة السلمية من خارج المؤسسات، في رهان على شارع لم يعد منتفضا.

إن حزب "العدالة والتنمية" القادم من حاضنة دعوية (حركة التوحيد والإصلاح) هو التعبير السياسي المغربي للمدرسة الإخوانية.

ليس معنى ذلك أن الحركة والحزب هما جزء من التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، ولكنهما مثل بعض تنظيمات الإسلام السياسي الأخرى، التي تأثرت بأدبيات الإخوان في نشأتها، تأثر تطورها كذلك بالتحولات التي كانت تطرأ في الجماعة الأم، سواء على مستوى التنظيم أو التنظير أو الخطاب أو العلاقات مع الأنظمة السياسية المحلية، سواء تأسست هذه التنظيمات مستقلة عن جماعة الإخوان (حال التوحيد والإصلاح المتشكلة من روافد أغلبها قادم من حركة الشبيبة الإسلامية)، أو انفصلت عنها تنظيميا لاحقا (حركة النهضة التونسية).

لا يمكن أن ننكر أن حركة "التوحيد والإصلاح" لها اجتهاداتها الخاصة، التي طورتها في تفاعلها مع الواقع المغربي من جهة، ومع خصوصيات النظام السياسي المغربي (الذي يعد الديني من عناصر بناء شرعيته)، ولكن في المحصلة النهائية تظل تسبح في الفضاء الإخواني، إذا ما أردنا تصنيفها على ضوء مقولاتها الكبرى، وعلى ضوء علاقاتها ومواقفها السياسية الخارجية.

> **هل يمكن قراءة عودة العدل والإحسان على أنها السلسلة الأخيرة في خريف الإخوان**

حتى الاجتهادات الخاصة للحركة هي جزء من اجتهاد داخل المنظومة الإخوانية نفسها، في تصورها للدولة والمجتمع والدعوة والديموقراطية والتربية، ومحاولات التأصيل المتذبذبة بين "سلفية تيمية" و"مقاصدية شاطبية" دون حسم بينهما، وهو تذبذب مرده للتأثيرات التي وقعت داخل حركة الإخوان المسلمين في "هجراتها" من مصر نحو "الحجاز" و"أفغانستان" و"المنافي الأوروبية"، وفي علاقة كذلك باضطرارها تشييد اجتهادات للإجابة على رغبتها في دخول الانتخابات، حين كانت بعض الأنظمة تبدي تساهلا مع مشاركتها السياسية، ولو تحت عناوين أخرى (الأردن، تونس، مصر، الجزائر،،،).

وبالعودة إلى سياق 2011، كان يبدو لنا، وكأن ثنائية التوحيد والإصلاح/ العدالة والتنمية تقترب من تحقيق أهدافها في شقها السياسي، فيما العدل والإحسان تبتعد تدريجيا عن أهدافها سواء المرحلية أو الاستراتيجية.

مرت العدل والإحسان من ثلاث محطات قاسية: اختبار اليقين بالوعد (رؤى 2006)، وفشل المراهنة على ما سمي ب"الربيع العربي"، والذي جعل الجماعة تنسحب في منتصف الطريق اتقاء للمزيد من الخسارات (التنظيمية والتربوية والسياسية)، ثم وفاة المرشد التي ستنتج عنها لاحقا ما يمكن تسميته بأزمة "الصحبة"، والتي أجابت عنها بالانتقال من صحبة رجل حي/ المصحوب (كان يمثله عبد السلام ياسين)، إلى الصحبة في الجماعة. فظل عبد السلام ياسين هو الإمام والمرشد، فيما خليفته "محمد العبادي" تمت تسميته أمينا عاما للجماعة.

لم يترك عبد السلام ياسين وصية حول من يخلفه، وقد كان هو المصحوب المربي (في الأدبيات والتقاليد الصوفية فإن التربية تنتقل بالإذن من شيخ مرب إلى آخر يخلفه بعد وفاته، أو يأذن له بإقامة طريقته الخاصة)، وبالتالي لم يكن الإشكال عند الجماعة تنظيميا بل تربويا.

وفي الوقت الذي كان إخوان بنكيران والعثماني يقتربون من تحقيق "حلم" الحكم إلى جانب الملك، ونيل ثقته، وعلى المستوى الخارجي كان أحمد الريسوني يترأس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين (المدعوم قطريا ماليا ولوجيستيا، والمطبوع بالنفس الإخواني على مستوى موارده بشرية والتصورية، والذي يقود معركة مواجهة المشروع الإبراهيمي المدعوم إماراتيا، والذي توظف فيه تحالفا هجينا بين فقهاء تقليديين وما يسمى بالتنويريين)، كانت العدل والإحسان تبدو وكأنها دخلت في مرحلة كمون، خصوصا بعد تراجع النضالات الطلابية (كانت الحركة الطلابية الغائب الأكبر عن احتجاجات 20 فبراير، ثم بعدها عن الاحتجاجات المجالية اللاحقة، فقد سقط شعار: لكل معركة جماهيرية صداها في الجامعة)، وضمور مشاركة الجماعة (أو تقليصها ذاتيا وإراديا لحجم مساهمتها) في تعبيرات الحركات الاجتماعية الجديدة (حراك الريف، جرادة، الأساتذة المتعاقدون...)، وإن كانت السلطة في سعيها لشيطنة هذه الاحتجاجات تلمح بأن العدل والإحسان وراءها، لتسحب منها طابعها العفوي والمطلبي.

غير أننا خلال الأشهر الأخيرة، وبعد السقوط الانتخابي غير المنتظر للعدالة والتنمية بتلك الطريقة المذلة (مذلة بنتائجها، ومذلة بأن جزءا من تلك النتيجة كان جزاء السلطة للحزب الذي قدم تنازلات من مشروعه وهويته وإيديولوجيته)، عادت الجماعة من جديد، لتصبح صانعة للفعل السياسي والحقوقي والمدني، ومؤثرة فيه.

فمنذ السابع من أكتوبر، تؤطر الجماعة أغلب الفعاليات المتضامنة مع غزة، سواء عبر الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع إلى جانب قوى اليسار، والتي تظل مساهمتها ضعيفة في هذه الفعاليات إذا ما قيست بقوة العدل والإحسان اللوجيستية والبشرية والتنظيمية، أو عبر ذراعها "الهيئة المغربية لنصرة قضايا الأمة".

وطرحت الجماعة وثيقتها السياسية للتداول العمومي، في سياق يعرف اتجاه التنظيمات السياسية نحو نوع من التماثلية المعيقة للتعددية السياسية الحقيقية، فعادت بنا الجماعة بغض النظر عن عناصر الالتقاء والتناقض مع ما طرحته، إلى زمن الأوراق المذهبية والتنظيمية والمرجعية والبرنامجية.

وإذا كان المطلعون على الوثيقة قد لمسوا بعض عناصر الجدة كما بعض عناصر الثبات فيها، فإن هذا التأرجح بين الدياكروني والسانكروني سيفضي إلى نقاش فرضية تهيئة الجماعة نفسها لطرح تعبيرها الحزبي من داخل حقل الشرعية القانونية (وفق قانون الأحزاب لا قانون الجمعيات). وإن كان هوى السلطة والجماعة معا لا يميل مرحليا إلى هذا الخيار (تجريب المجرب)

كما تحضر الجماعة بشكل يزداد قوة في المشهد الحقوقي، سواء من خلال جمعيات (لا زالت في بداياتها التجريبية)، أو من خلال قطاع المحامين داخله، والذي كان حضورهم لافتا في أبرز المحاكمات السياسية، بما يذكر بقطاع المحامين الاتحاديين في السبعينيات، وقطاع المحامين الطليعيين ابتداء من الثمانينات. وتواصل الجماعة انفتاحها على جزء من اليسار (تنظيمات وأفرادا)، وإن كانت الاستجابة في الطرف الآخر يبدو أنها ليست في مستوى ما تأمله، والجماعة في اعتقادي تراهن على تقديم نفسها تنظيما يؤمن بالاختلاف والعمل المشترك، أكثر مما تراهن على البحث عن حلفاء، في ظل وضعية الانحسار التنظيمي لقوى اليسار.

تحاول الجماعة أن تكون مؤثرة هذه المرة، ليس عن طريق القوة العددية، التي جربتها في زمن مضى، فهي واعية بأن زمن الاستقطاب المكثف للأفراد من قبل الجماعات والأحزاب قد ولى، ولكن عن طريق التحول إلى حالة مجتمعية وسياسية مؤثرة (بعدد قليل من الأفراد المحترفين يمكن إنتاج فعل جماهيري)

وعودا على بدء، بدا في 2011 على المستوى الإقليمي، وكأن هناك إعادة بناء للأنظمة السياسية يكون فيها دور لقوى الإسلام السياسي ذات المرجعية الإخوانية، ثم سرعان ما تبين تهافت هذه الفرضية، وتبين أنه تم توظيف هذه القوى (بوعي منها أو بدونه) في تفكيك المنطقة، وإذكاء المزيد من النعرات المذهبية والطائفية، مما سهل عودة السلطويات بطريقة أقوى، والذي كانت قوى الإسلام السياسي الإخوانية نفسها في مقدمة ضحاياها.

فهل يمكن قراءة عودة العدل والإحسان على أنها السلسلة الأخيرة في خريف الإخوان، وصعود ربيع التيارات الإسلامية الأكثر ارتباطا بالإسلام المحلي، والأكثر تحررا من السلفية والطائفية، باعتبارها الجواب عن السياقات الحالية، بما فيها السياق الفلسطيني الذي تضرر قبلا من المأساة السورية، والذي يحاول التحرر من تداعياتها الطائفية (وثيقة حماس الأخيرة نموذجا)؟ أم أنه الفراغ في المشهد الحزبي والسياسي سمح لقوة منظمة بأن تحاول استرجاع ما فقدته بعد 2011، من أجل ترميم ذاتها التنظيمية وإعادة بناء قنوات التفاوض والتسويات الضمنية على مقتضيات السياقات الحالية؟

التاكسي قاطع الطريق

حمزة الأنفاسي

انتشرت في الأسابيع الأخيرة مجموعة من مقاطع الفيديو لعدد من سائقي سيارات الأجرة في مدينة الدار البيضاء، خصوصا وهم يقطعون الطريق أمام ما يعتبرونه سائقي سيارات يستعملون تطبيقات هاتفية مختلفة لنقل المواطنين، ويستعملون العنف في أحيان عديدة لبث الرعب في صفوف سائقي التطبيقات وزبنائهم.

بغض النظر عما إذا كانت هذه التطبيقات مرخصا لها أم لا، فاستعمال أفراد للعنف من أجل استخلاص حق هو أكبر تهديد لسيادة الدولة وماهيتها بالأساس. في العلوم السياسية، أهم شروط الدولة هو الاستعمال الفريد للعنف الشرعي.

مثلا، عند إطلاق شرطي للرصاص على مجرم يهدد سلامة المواطنين، فهذا يعتبر عنفا شرعيا، لأن ممثل الدولة هو من يستعمل العنف من أجل إرساء القانون. لكن، أن يأخذ شخص حقه بيده أو بدون العودة إلى الدولة فهذا تهديد كبير للدولة ولسيادتها. حيث إن المتتبع يمكنه أن يفهم أن هذا الذي يأخذ حقه بيده لا يعترف بالدولة أو سيادة القانون.

وبالعودة إلى سائقي الأجرة، فالمتتبع يمكن أن يفهم أنهم لا يكترثون لسيادة القانون أو الحق الفريد للدولة في استعمال العنف. الطامة الأكبر هي أن الكثير من هذه الاحتكاكات بين سائقي سيارات الأجرة تكون تجاه أشخاص لا علاقة لهم البتة بتطبيقات نقل المواطنين. على سبيل المثال، لدي صديق كان يريد أن يُقِلّ زوجته فإذا بمجموعة من سائقي سيارات الأجرة تحاصر سيارته وتتهمه بأنه يستعمل التطبيقات. أي أن مواطنا بريئا تم احتجازه من طرف مواطنين بدون صفة ضبطية وإرهابه هو وزوجته فقط لأن سائقي سيارات الأجرة ظنوا أنه يستعمل التطبيقات، حتى بدون أن يكونوا متأكدين من الأمر. ماذا لو لم يتمالك صديقي نفسه وشرع في استعمال العنف للدفاع عن نفسه بشكل مشروع ضد من يقطع الطريق أمامه؟

أما الأعذار التي يطرحها سائقو سيارات الأجرة فهي أعذار واهية ولا تكاد تنطلي عليهم هم أصلا. الحديث أولا يبدأ بأنهم لديهم رخصة الثقة وكأنها رخصة سحرية مقدسة. دول بالعشرات أكثر تطورا من المغرب لا تشتغل بمنطق رخصة الثقة هذه ولا نرى مشاكل تذكر لديهم في مجال النقل العمومي.

ثم إن الكل يعرف ظروف إصدار تلك الرخص التي أعطي البعض منها لأشخاص ذوي سوابق عدلية مختلفة، منها المتعلق بالعنف. ثم إن كان الأمر يتعلق بالثقة في السائق، فالمغرب خطى خطوات ثابتة تجاه رقمنة رخص السياقة والبطاقات الرمادية للسيارات، أي أنه بإمكان السلطات فرض مسار واضح "للثقة" في أصحاب التطبيقات من خلال رخص سياقتهم والبطائق الرمادية لسياراتهم. وإن كان هناك أي مشكل بين السائق والزبون فمن السهل جدا العودة إلى السائق من خلال وثائقه المرقمنة.

ما في ما يخص التعرف على أسماء الأزقة والشوارع، فنظام تحديد المواقع (جي پي إس) أكثر معرفة بأسمائها من سائقي الأجرة مجتمعين. أما التحدي الأكبر في هذا المجال فهو رخصة سيارة الأجرة في حد ذاتها أو ما يسمى بالكريمات، وهي هبة ممن لا يملكها لمن لا يستحقها.

> **الأعذار التي يطرحها سائقو سيارات الأجرة فهي أعذار واهية ولا تكاد تنطلي عليهم هم أصلا**

الكل يتذكر عندما أخذت حكومة بنكيران في نشر أسماء الحاصلين على تلك الكريمات، وتفاجئ الجميع بوجود أشخاص حاصلين على عشرات الرخص وأشخاص آخرين لا يستحقونها ومع ذلك يتمتعون بها كفنانين ولاعبين سابقين و... إذا كان الغرض هو ضمان حياة كريمة لمكفولي الأمة من أشخاص في وضعية إعاقة وأرامل قدماء المحاربين وجيش التحرير وغيرهم، فيمكن القيام بذلك دون هذه الفوضى التي نراها اليوم. أخيرا، العالم يتطور دائما وهناك مهن كثيرة يتم الاستغناء عنها يوميا بسبب تعويضها بمهنة أخرى أو أن التكنولوجيا جعلتها متجاوزة كسعاة البريد الذين نقص عددهم بسبب الإيميل ومصنعي صفائح الخيول التي كانت تستعمل في النقل وغيرها من المهن... فإما أن يحاول مزاولها التأقلم مع التحول الذي يعرفه محيطه أو يذبل في الماضي. وقد رأينا كيف تأقلم العديد من سائقي سيارات الأجرة في المغرب مع هذا التطور وصاروا أنفسهم يستعملون التطبيقات ويتحدثون عنها بإيجابية. أما ألا تريد أن تتأقلم وتطالب العالم بالبقاء جامدا ولا يتطور، وفي حالة رفضهم تقطع الطريق أمامهم وتهدد سلامتهم، فهذا سلوك همجي سيؤدي لا محالة إلى ما لا يحمد عقباه، خصوصا في ظل إقبال المغرب على تنظيم تظاهرات عالمية في المستقبل القريب.

the Voice صوت المغرب

الصوت هنا... صوت

the Voice
صوت المغرب

صوت المغرب... صدى الحقيقة